

مركز جامعة القدس المفتوحة

للدراسات المستقبلية وقياس الرأي

جدلية العلاقة بين الديمقراطية والإرهاب

«رؤية استشرافية مستقبلية»

إعداد

أ.د / رفيق محمود المصري

أستاذ علم الاجتماع السياسي

بجامعة الأقصى - غزة

يناير / ٢٠١٤

حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة لـ :

جامعة القدس المفتوحة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي

فلسطين / رام الله

ص.ب ١٨٠٤

ت: ٢٩٧١٢٤٦ / ٠٢ - ٢٩٥٩١٦٤ / ٠٢

ف : ٢٩٨٩٣١٥ / ٠٢

البريد الالكتروني: fssc@qou.edu

تصميم وإخراج فني

مركز الإنتاج الفني (mpc)

رام الله- فلسطين

١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م

مقدمة:

دارت وما زالت تدور سجالات كثيرة بين أطراف عديدة حول علاقة الديمقراطية بالإرهاب، وتأثيرهما على بعضهما بعضاً، وبخاصة حول ما إذا كانت ممارسة الديمقراطية (بما تشمله من توفير الحريات العامة والفردية) تؤثر على الإرهاب، أو تساهم في الحد منه؟!. وهذا موضوع مثير للجدل بين من يري أن الديمقراطية ليست دواء ناجعاً لمكافحة الإرهاب، أو القضاء عليه، وآخرون يرون في الديمقراطية أنها إحدى الطرائق، أو الأدوات والوسائل والأساليب المناسبة للتعامل مع ظاهرة الإرهاب، بحيث إنها تسهم في الحد منه، إن لم تقضِ عليه نهائياً، لأنها تُفقد ممارسي الإرهاب المشروعية الحقيقية لممارساتهم العنيفة والإرهابية ما دامت أمامهم فرصة التعبير عن مطالبهم وآرائهم بكل حرية في ظل ما توفره الديمقراطية من مناخات قانونية، تسمح للكل بالتعبير عن نفسه بشكل حر، ودون أية ملاحقة أو إزعاج من السلطة الحاكمة، وبالتالي لا يكون هناك مبرر لممارسة الإرهاب باعتباره أداة تغيير للسياسات والحكومات.

وإن ما سبق لا يلغي كون علاقة الديمقراطية بالإرهاب مسألة إشكالية ابتداء، وبخاصة وأن المفهومين يحملان أبعاداً أيديولوجية ضخمة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وباقي المنظومة الاشتراكية مع نهاية العقد التاسع من القرن العشرين، وبدء معالم نظام دولي جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ... وأصبحنا في عالم وحيد القرن حتى وقت قريب، وتزداد محمولات المفهومين تعقيداً، لاسيما أنه لا يوجد تعريف جامع ومانع لأي من المفهومين (الإرهاب والديمقراطية)، وما زال موضعيْ خلاف، خاصة أن لهما أشكالاً وأساليب متعددة، كما أنه يتم الخلط المتعمد في أحايين كثيرة –وفقاً للمصالح- بين الإرهاب والمقاومة الوطنية المشروعة، كما الحالة الفلسطينية، مع أنَ الإرهاب قد ابتدأ بوصفه يشير إلى قمع الحكومات لمعارضيها، كما حصل عقب الثورة الفرنسية، إلا أن الإرهاب في القرن العشرين قد اكتسب بنية مميزة، تتسم بالعنف الذي يهدف إلى إيصال رسالة سياسية، أو دينية، أو طائفية، أو عرقية،

وذلك من خلال "إرهاب" أو "إرعاب" الرأي العام، لتحقيق أهداف تمثل الشعب المستهدف، وبالتالي أصبحت صفة الإرهاب الأساسية أنه سلوك غير رسمي، وإن رعته بعض الحكومات أو الدول، بجانب الإرهاب الرسمي الذي تمارسه الدول ضد مواطنيها أو ضد دول أو شعوب أو منظمات أو أفراد آخرين، لأن الهدف الرئيس للإرهاب هو تغيير مواقف الجهة المستهدفة منه وسياساتها.

هذا، وتشيع ممارسة الإرهاب حينما لا يتاح لممارسيه حرية التعبير عن أنفسهم بشكل عام، فهم يلجؤون إلى العنف لإيصال رأيهم، أو رغبة منهم في التغيير، لذا تظهر إشكالية العلاقة بين الإرهاب والديمقراطية، وبالتحديد مستقبلاً، أي هل من الممكن أن تسهم الديمقراطية في الحد أو القضاء على الإرهاب في المستقبل، إذا ما تم تعميم الديمقراطية والأخذ بها كنمط أو أسلوب حياة، وكنظام حكم؟!، ذلك هو الموضوع الرئيس لهذه الدراسة، الأمر الذي يستلزم إجراء مقاربة نظرية حول المستقبل، في إطار ما يُعرف بالدراسات المستقبلية، أو التنبؤية كما تسمى أحياناً، علّنا نسهم في وضع تصور أولي يبين طبيعة العلاقة الجدلية بين الإرهاب والديمقراطية، ويتيح فرصة استشراف مستقبل هذه العلاقة التضادية بين كل منهما، حيث إن وجود أحدهما يستدعي نفي وجود الآخر، وذلك بالاستناد إلى منهج التحليل الاستشرافي، أو منهج التحليل المستقبلي، واستقراء المستقبل وفق رؤية نقدية تتيح لنا الانتقال من ماضي هذه الظاهرة إلى حاضرها، و من ثم استشراف مستقبلها ارتباطاً بعلاقتها بالديمقراطية كنمط وأسلوب حياة، وكنظام حكم يضمن حريات الناس وحقوقهم الإنسانية، لذا سنتناول بداية مقاربة نظرية حول المستقبل، ومن ثم جدلية العلاقة بين الديمقراطية والإرهاب، حتى يتسنى لاحقاً تناول هاتين الظاهرتين وفق رؤية مستقبلية، تتيح لنا التوصل إلى خلاصات يمكن البناء عليها، واعتمادها كسياسات عامة، لاسيما أن هذا النوع من الدراسات يفيد راسمي السياسات وصناع القرار السياسي، كما يفيد المؤسسات التي تعنى بدراسات الديمقراطية والإرهاب،وهذا الأخير يحتاج إلى توضيح مفهومه وعلاقته بمفاهيم أخرى مشابهة له، لاسيما العنف.

مفهوم الإرهاب:

يمثل الإرهاب ظاهرة قديمة جداً، حيث ارتبط وجوده بوجود الإنسان نفسه، وقد عانت منه الشعوب والمجتمعات الإنسانية كافة تقريباً، ومازالت كثير من الشعوب تعيش في أكنافه بكل ما يمثل من رهبة وخوف ودمار، وبهذا المعنى، فهو يمثل ظاهرة تاريخية عالمية قديمة، إلا أنه بعد الحرب العالمية الأولى (1914_1919)، أخذ شكلاً منظماً وممنهجاً بحيث أصبح ظاهرة يومية معيشة تعاني منها شعوب العالم لأسباب ودوافع مختلفة، سياسية، دينية، اقتصادية، اجتماعية، حيث لم يظهر دين، أو مذهب، أو نظام جديد، إلا كان من بين أعضائه أو أنصاره أفراداً أو مجموعات تميل إلى استخدام العنف والإرهاب، لتحقيق غاياتها وأهدافها، وعُرفت بالجماعات المتطرفة فكراً وسلوكاً، وكل الإرهابيين هم عملياً متطرفون في فكرهم وسلوكهم (الشكري، 51:2008).

ويُعد الإرهاب الظاهرة الأكثر شيوعاً وانتشاراً في عصرنا المعولم، بحيث أصبح الاهتمام بها ومحاولة القضاء عليها من أهم أولويات المفكرين والساسة والعسكريين وغيرهم، إلا أن هذه الظاهرة كمفهوم لم يُتفق الاتفاق على تعريف موحد عليه من قبل الدول والجماعات، وهو مازال محط اختلاف لأسباب سياسية وفكرية ومصلحية مرتبطة بالمعنيين على المستوى الدولي، إلا أن ذلك الخلاف والاختلاف لا يعني عدم ضرورة التطرق لهذا المفهوم، علماً بأن الإرهاب قد مورس على الصعيدين الداخلي والخارجي، أي ضمن المجتمع الواحد من قبل السلطة الحاكمة أو ضدها، كما مورس الإرهاب على مستوى الدولة، وعُرف بـــ "إرهاب الدولة"، وكذلك على مستوى العالم، حينما استخدمته بعض الدول، لفرض هيبتها وزعامتها وذلك حفاظاً على مصالحها المادية والمعنوية، الأمر الذي جعل من هذا المفهوم مطاطياً وواسعاً وقابلاً للاجتهادات والتأويلات المتعددة، المختلفة والمتباينة، مع أن الاستقراء التاريخي للإرهاب، يدل على أن الجرائم التي توصف اليوم بأنها إرهابية، هي قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، على الرغم من أن تعبير "الإرهاب" يبدو حديثاً نسبياً، ولعل الذي أثار الاهتمام بهذا

النوع من الجرائم حديثاً، هو جسامة الآثار الناتجة عنها، فضلاً عن ارتباطها بمجموعة واسعة من الجرائم، الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى المساس بكثير من الحقوق والمصالح (الرواشدة،95:2010).

لقد زادت خطورة الإرهاب بعد انتشار العولمة في منتصف القرن العشرين، وبعد التحولات التي حدثت في كثير من المجتمعات، والتي عمقتها ثورة المعلومات والاتصالات، «ثورة الإنفوميديا" وتقدم التكنولوجيا، حيث استغل الإرهابيون ذلك التقدم لاجتياز حدود الدول، والحصول على مستلزماته كلها لتنفيذ مخططاتهم الإرهابية، واتسعت قدرتهم على تبادل المعلومات والاتصال بينهم، وتحويل الأموال عبر الدول بسهولة، واستخدام وسائل الإعلام للدعاية إلى أهدافهم وبواعثهم ونجاحاتهم في عملياتهم، كما سمحت العولمة للجماعات الإرهابية باستخدام الانترنت في الاتصال، وتمكينها من الاتصال فيما بينها بسهولة ويسر، حتى أصبح الإرهاب ظاهرة متزايدة الشيوع في المجتمع الدولي، تهدف إلى تحقيق غايات متنوعة ومتعددة، إلا أن معظم حوادثها بعد الحرب العالمية الثانية، كانت لأسباب سياسية، حيث اتخذت أشكالاً عدة منها: الاغتيالات السياسية، وخطف الطائرات، وخطف الرهائن،...إلخ، ونتيجة لهذه السياسات ظهرت تنظيمات إرهابية عدة في مختلف دول العالم، المتقدمة منها والنامية (عبد السلام،56:2008).

ومنذ أواخر ستينيات، وأوائل سبعينيات القرن العشرين، كثرت الجرائم الإرهابية، ففي الثالث من ديسمبر عام 1969، اقتحمت مجموعة من أربعين صهيونياً مقر الوفد السوري في الأمم المتحدة، وفي (20) أكتوبر من العام نفسه، أطلق أحد أعضاء منظمة الدفاع اليهودية الصهيونية، الرصاص من بندقية بعيدة المدى على مقر الوفد السوفييتي في الأمم المتحدة، وفي عام 1970، وقعت عمليات خطف للدبلوماسيين الأمريكيين في أمريكا اللاتينية،...إلخ، واشتد هذا الإرهاب، وتجاوز الحدود والقوميات إلى أن وصل إلى استخدام الطائرات في تحقيق أهدافه، وكانت أحداث 11 سبتمبر 2001 هي التجسيد الأعلى لهذا

الفعل والسلوك الإرهابي، الذي أدانته كل أمم الأرض وشعوبها ودولها، حين قام أعضاء المنظمات الإرهابية بتدمير مركز التجارة الأمريكي العالمي بنيويورك، إضافة إلى ضرب البنتاغون وغيره من الموقع بطريقة أذهلت العالم وأدهشته من هول العملية الإرهابية (شكري، 6:2010).

وعلى ضوء هذا الفعل الإرهابي ضد الولايات المتحدة الأمريكية، كثرت الاجتهادات في محاولة تعريف مفهوم الإرهاب، لاسيما أنه ظاهرة تنطوي على مشاعر بالغة الحدة، تعود في جزئها الأول إلى الأهوال المقترنة به، وتعود في جزئها الثاني إلى سياقه الأيديولوجي، لذلك فمن الصعوبة العثور على تعريف دقيق لمفهوم الإرهاب، وبخاصة أن أكبر معوق أمام الدراسة الجادة للإرهاب تكمن في أن جوهر هذه الظاهرة يتجسد في الجوانب الأخلاقية الإنسانية، وهو أحد أبرز الأسباب الكافية في صعوبة التوصل إلى تعريف شامل وجامع للإرهاب (هارون، 19:2006)، وبالتالي ارتبط تعريف الإرهاب بالعنف، مثلما فعل (طواليه) وأكد بأن الإرهاب هو كل استخدام للعنف، أو التهديد باستخدامه، بشكل قسري وغير مشروع، لخلق حالة من الخوف والرعب، بقصد تحقيق التأثير على فرد أو السيطرة عليه، أو على مجموعة أفراد أو على المجتمع كله، وصولاً إلى هدف معين، والقائم بالعنف قد يكون فرداً أو جماعة أو دولة، ومجرد استخدام العنف أو التهديد باستخدامه، يحمل في طياته رسالة معينة، أو تأثيراً نفسياً معيناً، يُوجَّه إلى فئة أو إلى المجتمع كله (طوالبة، 19:2005).

ويُعرف فقهاء القانون الدولي الإرهاب بأنه «كل اعتداء على الأرواح أو الممتلكات العامة، أو المخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة بما في ذلك المبادئ العامة للقانون الإنساني، للمعنى التي تحدده المادة (38) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وهو ما يمكن أن يُطلق عليه جريمة دولية أساسها مخالفة القانون الدولي الإنساني (السيد،3:2008)، في حين يؤكد(المراغي) بأن الإرهاب هو: "العنف المتعمد"، والذي تحركه دوافع سياسية، ويجري ارتكابه ضد أطراف غير محاربة، بواسطة جماعات شبه قومية، أو عملاء سريين،

والمقصود بغير المحاربة، كل المدنيين والعسكريين الذين يكونون وقت الحادث غير مسلحين، أو خارج الخدمة، وكذلك المنشآت العسكرية، أو العسكريين في حالة عدم وجود أعمال عدائية تمارسها قواعدهم، مثل التفجيرات ضد القواعد العسكرية الأمريكية في أوروبا والفلبين (المراغي.49:2002).

ويؤكد الشمري بأن الإرهاب هو:» كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو احتلالها للاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر(الشمري،6:2012)، أما الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب للعام 1998، قد عَرَفت الإرهاب بأنه:» كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها، أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر(الحقباني،59:2006).أما الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، فقد أكدت عام 1999، بأن العمل الإرهابي: هو كل جريمة ترتكب بواسطة أفراد أو جماعات باستخدام العنف، أو التهديد باستعماله ضد دولة أو مؤسساتها، أو سكانها بوجه عام، أو ضد أشخاص معينين، إذا كان مدفوعاَ بأعمال انفصالية، أو أفكار أيدلوجية متطرفة أو مغامرة، أو مستوحاة من بواعث شخصية غير منطقية، وذلك بهدف إخضاع السلطات العامة أو بعض الأفراد أو جماعات المجتمع، أو بصفة عامة، السيطرة على الرأي العام وإشاعة مناخ من الرعب(الياسري، 40:2011).

كما أكدت الاتفاقية الدولية حول الإرهاب عام 2003، في المادة الثانية منها، على أن من يرتكب جريمة بمفهوم هذه الاتفاقية هو:» كل شخص يقوم بأية وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل غير مشروع وبإرادته، بتقديم أو جمع أموال بنية استخدامها أو هو يعلم إنها تستخدم كلياً أو جزئياً للقيام

بعمل يشكل جريمة في نطاق إحدى المعاهدات الواردة في الاتفاقية، أو بأي عمل آخر يهدف إلى التسبب في موت شخص مدني أو أي شخص آخر، أو إصابته بجروح جسيمة، عندما يكون هذا الشخص غير مشترك في أعمال عدائية في حالة نشب نزاع مسلح، عندما يكون لهذا الشخص غرض في هذا العمل ،بحكم طبيعته أو في سياقه، وموجهاً لترويع السكان أو لإرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به (شهاب،38:2010)، وبقراءة مواقف الأمم المتحدة من مسألة الإرهاب، يلاحظ عدم وجود تعريف محدد للإرهاب، كما إنه لا توجد اتفاقية شاملة حول هذه الظاهرة، فضلاّ عن أن الأمم المتحدة تكتفي بتسمية مثل هذا النوع من الأعمال (الأعمال الإرهابية) (الياسري،40:2011)، على الرغم من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة عرفت الإرهاب في دورتها السابعة والعشرين، في أيلول| سبتمبر 1972، على أنه «شكل من أشكال العنف، الذي يُعرِّض الأرواح البشرية البريئة للخطر، أو تودي بها، أو تعرض الحريات الأساسية للخطر، أو هو: كل عنف يرتكب ضد الأشخاص، أو الأموال، أو المؤسسات، ويكون له طبيعة سياسية، ويستهدف الحصول على استقلال إقليم من الأقاليم، أو قلب نظام الحكم، أو التعبير عن اعتراض على بعض مظاهر سياسة الدولة» (خنفر،20:2005، السبيعي، 10:2006).

واستناداً إلى مجمل التعريفات السابقة، يمكن القول إن التعريف العلمي للإرهاب، هو: «التخويف والتفزيع عن طريق استخدام أساليب القوة والعنف لحمل جهة أو طرف للرضوخ للمطالب وأوامر الجهة التي تستعمل ممارسات القوة والعنف، وبالتالي فإن أيَّ قوة أو جهة تستعمل أساليب العنف لحمل الناس، أو الشعب على العمل بشكل غير قانوني وغير شرعي هي قوة إرهابية، لأن الإرهاب يعني اعتماد القوة التي تحمل الأفراد على الانصياع إلى وضع غير قانوني، وغير شرعي وفق قوانين البلد المعتمدة؛ أما العنف فهو مفهوم مختلف عن الإرهاب، مع أن كل إرهاب ربما هو عنف، لكن ليس كل عنف هو إرهاب، فالأخير هو عدوان غير مبرر على الأبرياء، قد يكون مدفوعاً بأهداف شخصية أو تخريبية أو سياسية أو دينية، يقوم به فرد أو جماعة أو دولة بهدف ترويع

الأمنيين، وتخويفهم وقتلهم وتعريض سلامة الشعب والدولة للخطر؛ وبالتالي، فإن الإرهاب هو استخدام غير مشروع للعنف أو التهديد باستخدامه، وهو ناتج عن ظروف اجتماعية محيطة بالفرد أو الجماعة، لتحقيق مصالح غير مشروعة، وبالتالي يختلف مفهوم الإرهاب عن مفهوم العنف، لأن الأخير هو مجرد القوة المستخدمة للإفزاع وتخويف الناس، وحملهم على الرضوخ والاستسلام للجهة أو طرف معين، وهو كل سلوك أو فعل يتضمن الشدة والتوبيخ، ومن يعنف شخصاً، يأخذه بشدة وقسوة ويلومه، لأن العنف يعني الشدة والغلظة والفظاظة، والعنف عملياً هو جميع أعمال الشغب والتدمير والفتنة التي يقصد بها تحقيق أهداف سياسية للطرف الذي يستعمل العنف ضد الآخرين (Hal،2005:112).

وبالتالي، فالعنف هو الاستخدام المنظم للتهديد والوعيد والتحذير والهدم والقتل والتصفية التي يقوم بها أفراد أو جماعات متطرفة، نتيجة توافر عوامل اجتماعية أو سياسية، ذاتية وموضوعية، من أجل تخويف الأفراد والجماعات والحكومات، بغية التأثير في إرادتها، وحملها على الاستسلام والخضوع لما يريده مستخدمو العنف حتى يحققوا أهدافهم ومآربهم وغاياتهم وأطماعهم الضيقة التي تتناقض وتتعارض مع القوانين والتشريعات التي يرتضيها المجتمع ويقرها، فهناك اختلاف كبير بين العنف والإرهاب، تتجلى في الآتي:

1. الإرهاب هو عنف منظم ومدروس من أجل تحقيق أغراض سياسية تتناقض مع الأهداف السياسية والاجتماعية للنظام القائم، بينما العنف هو مجرد استخدام للقوة التي تجلب الخوف والخضوع والفزع في نفوس الناس، أفراداً وجماعات، من الذين يستخدمون العنف (الحق،2006:44).
2. للإرهاب تقنيات وإستراتيجيات سياسية مخططة ومدروسة مسبقاً، فضلاً عن الأيديولوجية التي يعتمدها الإرهابيون في تحقيق مآربهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بينما ليس للعنف تقنيات واستراتيجيات وعقائد عند الأفراد والجماعات التي تستخدمه ضد الآخرين من أبناء المجتمع.

3. ممارسات الإرهاب تكون منظمة، وتهدف فيما تهدف إلى تحقيق أغراض سياسية معروفة وتنفيذها، بينما لا يكون العنف منظماً، وليس لديه في الأعم والأغلب، أغراض سياسية مدروسة ومخطط لها مسبقاً (الحق،46:2006).

4. لا يستطيع مخطط الإرهاب تحقيق أهدافه وغاياته بسرعة، بينما يستطيع العنف تحقيق أهدافه وبرامجه بسرعة منقطعة النظير، فالعنف غالباً ما يستعمل قوة القهر والإلزام ضد الخصوم والمناوئين بغية تصفيتهم وإلحاق الضرر بهم، بينما يعتمد مخططو العمليات الإرهابية يعتمدون أساليب العنف من أجل بلوغ غاياتهم ومآربهم القريبة والبعيدة التي لا تنحصر في الأهداف السياسية فحسب، بل تتعداها إلى الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والثقافية والدينية والنفسية... إلخ.

5. المدة الزمنية التي تستلزم الممارسات العنفية قصيرة، إذ تنتهي بتنفيذ الفعل العنفي ضد الخصم أو العدو، بينما تستغرق ممارسات الإرهاب مدة طويلة، حيث إنها تستعمل ممارسات العنف، وتنظر حصيلة النتائج السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتمخض عن العنف، والتي تزيد الجماعة الإرهابية حقداً حتى بلوغ أهدافها وغاياتها المتوقعة أو غير المتوقعة.

6. التكاليف المادية والبشرية للإرهاب يَكون أعلى بكثير من التكاليف المادية والبشرية للعنف، حيث إن تكاليف الإرهاب تنطوي على الخسائر والضحايا البشرية والمادية التي تتكبدها الجماعة الإرهابية، بينما الخسائر المادية والبشرية للعنف تكون محدودة ومعروفة، إذ تحدها مساحة العنف وأهدافه الممتدة، في حين تكون مساحة الإرهاب واسعة، وتكون مدته الزمنية طويلة، وتكاليفه باهظة، لذا يعد الإرهاب أكثر ضرراً على المجتمعات والنظم السياسية والاجتماعية من العنف .

وحين اشتد العنف، وبدأ يأخذ بعداً إرهابياً منظماً، بهدف الوصول إلى السلطة السياسية، أخذ الكل يفكر بطرائق وأساليب مواجهته، لا سيما أن هذه الظاهرة الخطيرة أخذت تفتك في أرواح الناس وممتلكاتهم، إلى جانب حالة الخوف والفزع والرعب التي يعيشونها، الأمر الذي جعل منها الظاهرة الأخطر في عالمنا المعولم، الذي يتسم بالتقدم والتطور التكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات، لذا، حاولنا في هذه الدراسة أن نقدم رأياً ورؤية في كيفية مواجهة الإرهاب مستقبلاً، حيث برزت الديمقراطية بمفهومها الشامل والمركب كأحد أهم الخيارات السلمية، لمواجهة هذه الآفة الخطيرة ، بديلاً عن المقاربات الأمنية والعسكرية في تصديها للعنف والإرهاب معاً، ومن هنا جاءت فكرة الربط الجدلي بين الإرهاب والديمقراطية، وتقديم رؤية إستشرافية مستقبلية للعلاقة بينهما، حيث سنبدأ أولاً بتقديم مقاربة نظرية حول المستقبل نفسه، وكيفية فهمه ودراسته بصفته مفهوماً ينطوي على مفارقة، وذلك لأن المستقبل نفسه ليس له وجود كشيء مستقل، وبالتالي لا نستطيع رسم صورة يقينية منجزة له، وجلُّ ما نستطيع فعله هو أن: نتصوره ونشكله ضمن خياراتنا واختياراتنا كبشر فاعلين، مبدعين وخلاقين وفقاً لظروفنا المادية المعطاة، وهي متباينة ومختلفة حسب الزمان والمكان.

مقاربة نظرية حول المستقبل:

تطور مفهوم المستقبل، كما تطورت النظرة إليه، مع تطور الفكر البشري، من نظرة ترى المستقبل «قدرا محتوما" رسمته وخططت له قوى خارقة لا يمكن تجازوها، أو تجاوز تخطيطها والقضاء عليها بأي حال من الأحوال، وبالتالي لا يملك الإنسان حيالها خيارات تذكر، إلي نظرة تنطلق من مبدأ الصيرورة وقدرة الحياة على التجدد، أي الانتقال من القدرية إلى الاحتمالية الممكنة، وترى في المستقبل بعداً زمنياً يمكن التحكم في صورته -فنحن- كما يقول بريغوجين (prigogine): "لا نستطيع التكهن بالمستقبل، لكننا نستطيع صناعته" (بندي، 2003: 12)، وبخاصة وأن إشكاليات المستقبل تتعدد وتتنوع، منها النظرية

ومنها المنهاجية، ولعل أولها: مفهومنا عن المستقبل بحد ذاته، فهو مفهوم ينطوي على مفارقة، فالمستقبل ليس له وجود كشيء مستقل، لذا لا يمكن دراسته، بل من الممكن دراسة أفكار عنه، وقد يكون مصدر هذه الأفكار هو الماضي أو الحاضر، أو الاثنان معاً، على أن تتاح لنا باستمرار درجات من الحرية والمناورة تجعلنا نتجاوز هذا الماضي أو ذلك الحاضر، وفقاً لإرادتنا وخياراتنا، على اعتبار أن جزءاً كبيراً من المستقبل ليس انعكاساً ميكانيكياً للماضي والحاضر، وبالتالي فإنه في إمكاننا أن نشكل جزءاً مهماً منه، وهذا يقودنا إلى أننا لا نستطيع رسم صورة يقينية للمستقبل بشكل كامل، بل من الممكن أن نتصوره، ونشكله ضمن اختيارات مفتوحة، وإن كانت هذه الخيارات مشروطة بالواقع الموضوعي (المصري، 2011: 21).

وقد أتاحت الحالة الراهنة للمعرفة الإنسانية والعلمية والتكنولوجية للإنسان قدرة هائلة «لاختيار مستقبله الجماعي والفردي» علي حد سواء، فليس ثمة مستقبل «إلا كما نريد نحن»، وكل كائن حي -كما يقول جان سارتر- «يخلق مستقبله، وعليه أن يتحمل المسؤولية كاملة عن هذا الخلق» (منصور، 2013: 34)، وبخاصة أن كورنيش حدد في مطلع السبعينيات من القرن العشرين -تغيرين مهمين في نظرة الناس إلى المستقبل: أولهما بأن الناس أصبحوا على قناعة بإمكانية دراسة المستقبل، وثانيهما: الاعتراف بأن المستقبل عالم قابل للتشكيل، وليس شيئاً معداً سلفاً، والبشر لا يسيرون مغمضي الأعين نحو عالم جبري وقسري تنعدم فيه حرية الاختيار، بل إنهم شركاء فاعلون في تكوين عالم المستقبل، ومن الواقع المعطى، أو على أساسه (Cornish،1971: 137)، رغماً عن تأخر ظهور المنهجيات العلمية التي تُعنى بالدراسات المستقبلية، لاسيما أنها موضع اختلاف بين المختصين حتى تمكَّن الإنسان لأول مرة في السبعينيات من القرن الماضي - بفضل تطور المعرفة العلمية وتقدم التكنولوجيا- من وضع المستقبل في إطار علمي دقيق، لكن الخلاف والجدل حول ماهية هذه الدراسات ظل محتدماً لا يستقر ولا يهدأ، حيث توزعت الآراء على مروحة عريضة من

التباينات بين قائل يراها «علماً»، وآخر يصنفها «فناً»، وثالث يراها في منطقة وسطي بين العلم والفن، أو «دراسة بينية»، وتتقاطع فيها التخصصات وتتعدد المعارف، إلا أنه على الرغم من غياب الإجماع على ماهية الدراسات المستقبلية، فهي تظل مجالاً إنسانياً تتكامل فيه المعارف وتتعدد، هدفها تحليل وتقويم التطورات المستقبلية في حياة البشر بطريقة عقلانية وموضوعية (منصور، 2013: 36)، لاسيما أن المستقبل لا يمثل عالم اليقين، بل هو عالم الاحتمالات.

وأمام تعدد الآراء وتباينها حول دراسة المستقبل، أكدت الجمعية الدولية للدراسات المستقبلية، أن الدراسة العلمية للمستقبل هو مجال معرفي أوسع من العلم يستند إلى أربعة عناصر رئيسية هي (زهران، 1999: 110):

1. أنها الدراسات التي تركز على استخدام الطرق العلمية في دراسة الظواهر الخفية.
2. أنها واسعة الحدود، فهي تتضمن المساهمات الفلسفية والفنية جنباً إلى جنب مع الجهود العلمية.
3. أنها تتعامل مع مجموعة واسعة من البدائل والخيارات المختلفة، وليس مع إسقاط مفردة محددة على المستقبل.
4. أنها تلك الدراسات التي تتناول المستقبل في أجيال زمنية تتراوح بين 5 سنوات و50 سنة.

وفي كتابه: «تفكير جديد لألفية جديدة (1996)، يعترف سلوتر (slaugh-ter) بأن إطلاق صفة متعدد التخصصات على الدراسات المستقبلية وصف دقيق ومجال جديد من الدراسات الاجتماعية هدفه الدراسة المنظمة للمستقبل، ويحدد هارولد شان (harold shan) الغرض من هذا التخصص العلمي الجديد في مساعدة متخذي القرارات وصانعي السياسات على الاختيار الرشيد من بين المناهج البديلة المتاحة للفعل في زمن معين، وبالتالي فإن الدراسات المستقبلية لا تتضمن فقط دراسة معلومات الماضي والحاضر والاهتمام بها، ولكنها تستشرف

المستقبلات البديلة الممكنة والمحتملة، واختيار ما هو مرغوب منها (slaugh-ter، 1996 :7)، إلا أننا نرى، ورغماً عن غياب الإجماع على ماهية الدراسات المستقبلية، أهي علم، أم فن، أم دراسة بينية، أنها تأخذ من كل ذلك نصيب، فهي علم وفن ودراسة بينية، لذلك تظل مجالاً إنسانياً رحباً تتكامل فيه المعارف وتتعدد، هدفها تحليل وتقويم التطورات المستقبلية في حياة البشر بطريقة عقلانية وموضوعية، تفسح المجال للخلق والإبداع الإنساني، وهي لا تصدر تنبؤات، ولكنها اجتهاد علمي منظم يوظف المنطق والعقل والحدس والخيال لاكتشاف العلاقات المستقبلية بين الأشياء والنظم والأنساق الكلية والفرعية، وفي حالتنا نحاول استكشاف علاقة الديمقراطية بالإرهاب، مع الاستعداد لها ومحاولة التأثير فيها، فالمستقبل ليس «مكتوباً» وليس معطى نهائياً، ولكنه قيد التشكل وينبغي علينا تشكيله، مع أن الدراسات المستقبلية لا تقدم مطلقاً صورة يقينية ومتكاملة للمستقبل، كما أنها لا تقدم مستقبلاً واحداً، فالمستقبل متعدد وغير محدد، وهو مفتوح على تنوع كبير في المستقبلات الممكنة (منصور، 2013: 38).

وانطلاقاً من أهمية الدراسات المستقبلية، بات الاهتمام بها من الضرورات التي لا غنى عنها للدول والمجتمعات والمؤسسات، ولم تعد ترفاً تأخذ به تلك الدول أو تهجره، وتستوي في ذلك الدول المتقدمة والدول النامية، لاسيما أن القرن الحادي والعشرين يحمل من عواصف التغيير، ما يحمل البشرية على الاستعداد له، والأخذ بأسباب مواجهته، بجهد جماعي علمي يستشرف هذه التغيرات عبر أدوات الاستشراف المستقبلي، سيما أن موضوع الإرهاب والعنف، هو أحد هذه الهموم والمشكلات التي تعصف بالإنسانية منذ بداية القرن الأول للألفية الثالثة بحدود قصوى ربما لم تعهدها البشرية من قبل، والتي أخذت شعار «الحرب على الإرهاب» وما تنذر به هذه الحرب، وهذه الظاهرة الاجتماعية المعقدة من تحديات، وما تنبئ به من فرص، وشحذ الاستعداد على مواجهتها، ومحاولة اختيار العوامل غير المرغوبة التي تدعمها، والتأثير فيها،

والتعامل مع المتغيرات المتسارعة في المجالات كافة، وبخاصة مجال الديمقراطية باعتبارها أحد أهم بلاسم شفاء الشعوب من القهر والتسلط والظلم وامتهان الكرامة بما يتيح للإرهابيين فرصة لممارسة شهواتهم ورغباتهم، وتبريرها؛ لعدم توافر مناخات ديمقراطية يعبرون من خلالها عن مطالبهم وآمالهم المشروعة أو غير المشروعة، وفقا لما هو متاح في دولهم.

إن ما سبق، يبرر المرونة الفائقة التي يمكن أن يتشكل بها المستقبل باعتباره أداة أفعالنا، على الرغم من عدم وجوده كشيء مستقل، هذا إذا أجدنا استشراف هذا المستقبل في الواقع البالغ التعقيد والمفعم بالغموض (زاهر، 2004: 66-65) أو مستقبل الإرهاب كظاهرة، التي تعدُّ آفة من أفات المجتمع الإنساني المعاصر، وذلك لعدم وجود رؤية إستراتيجية متفق عليها (خاصة في هذه الفترة)، لتشكل إجماعاً لفعل تشاوري وحدوي، وسلوك سياسي دولي وإقليمي جماعي من كل القوى الفاعلة إقليمياً ودولياً، أو على الأقل بين القوى الأكثر تأثيرا في السياق الاجتماعي السياسي لأي بلد، أو دولة تعاني من الإرهاب والعنف، وبالتالي تتوحد في كيفيات وآليات مواجهته، واعتماد الديمقراطية كنمط وأسلوب حياة، وكمنهج للحكم حتى تنزع المشروعية عن الإرهابيين، بالتحايث مع جملة من الإجراءات والعمليات التي تصون الديمقراطية وتحافظ عليها بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لاسيما أن هناك مفاهيم مختزلة للديمقراطية يجب رفضها، أحدها يقصر الديمقراطية على بعدها السياسي الليبرالي التعددي فقط، والآخر يختزلها في مجموع الإجراءات الاقتصادية -الاجتماعية التي تتوخي العدالة المنزوعة الحريات، وتحول الإنسان إلى مجرد كائن جائع، وعليه وجب سد جوعه، إلا أن الديمقراطية الحقيقية هي تلك التي تستند إلى بعدين معاً، وهما: السياسي والاقتصادي الاجتماعي، لذلك بدأت الديمقراطيات الليبرالية تميل إلي تطعيم ذاتها ببعض المظاهر الاجتماعية الاقتصادية حتى تكتسب مشروعيتها، وتعزز نفسها في بعدها الليبرالي التعددي الذي يصون الحريات، ويخدم حقوق الإنسان.

ويتبدَّى مما وضحناه آنفا، مستوى تعقد البحث المستقبلي **كإشكالية أولى**، باعتباره بحثاً اجتماعياً يتعامل مع ظواهر اجتماعية بالغة التعقيد، وما زال أمامنا كثير لنعلمه ونتعلمه عن الصلة بين السبب والنتيجة –فغياب الديمقراطية سبب، وممارسة العنف والإرهاب كنتيجة –بقرار يتخذ في الشؤون الإنسانية وعواقبه الحقيقية، وهو كذلك مواجه بالعديد من العوامل الكثيرة والمتشابكة، والتي يستحيل حصرها أو التحكم فيها في وقت واحد، وهو أيضاً مواجه بحقيقة أن التحقيق التجريبي لنتائجه متعذر تماماً، وتضاف مشكلة أخرى وهي: التبسيط المخلُّ والمتعسف للظاهرة الاجتماعية المدروسة –وفي حالتنا الإرهاب وعلاقته بالديمقراطية- وذلك عندما يأتي وقت اتخاذ القرار، بالإضافة إلى أمر آخر متعلق بموضوعية الباحث المستقبلي من عدمه، باعتبار أن هناك علاقة جدلية بين الباحث والبحث، وبقدر ما يسيطر الباحث على ذاتيته تجاه الظاهرة المدروسة تكون موضوعيته، وبالتالي سلامة أحكامه واستشرافاته المستقبلية، باعتبار أن استشراف أبعاد المستقبل هو اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صوغ مجموعة من «التكهنات» و«التوقعات» المشروطة التي تشمل المعالم الرئيسية لأوضاع مجتمع ما أو مجموعة المجتمعات، وعبر فترة تمتد لأبعد من خمس سنوات، وقد تصل إلى خمسين عاماً، إلا أن متوسطها يقع في عقدين من الزمن، وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر، لاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع، كدخول الديمقراطية بوصفها المتغير والعنصر المستقبلي، ومعرفة مدى تأثيره على الإرهاب، للحد منه، أو القضاء عليه.

لذلك، فإن هذه الدراسات المستقبلية لا تستبعد إمكانية استكشاف نوعية حجم التغيرات الأساسية الواجب حدوثها في مجتمع ما، حتى يتشكل مستقبله على نحو معين منشود (عبد المعطي 1990 :108-107)، وتبدو هذه النقطة الأخيرة على جانب كبير من الأهمية، لأنها تقتضي توافر وعي ناضج بالمستقبل، يعتمد على معرفة علمية نظرية ومنهجية لا بالتغير كما حدث، ولكن بالتخطيط لإحداثه بوعي (سعد الدين، 1982: 25-24)، ومن هنا، تبرز

الإشكالية الثانية، في الدراسات المستقبلية، التي تتلخص في أنه ليس ثمة مستقبل واحد بل مستقبلات متعددة، وهذه المستقبلات تتراوح بين المحتمل والممكن، المفضل أو المرغوب فيه مشروطاً بعوامل وظروف تاريخية مجتمعية وحضارية، باعتبار أن الفكرة الأساسية التي تنهض عليها فرضيتنا ودراستنا، هي أنه من موقع الحاجز الموضوعي القائم، يوجد أكثر من مستقبل بديل، وأنه يمكن لنا كبشر أن نعمل على تعيين أي من هذه البدائل سيكون هو المستقبل، وهي تجعلنا أكثر إستبصاراً لصناعة مستقبل شعوبنا (فرجاني، 1991 :21).وقيادة التغيير في هذا الاتجاه، هي الاجتهاد في تحويل محتملات معينة إلى ممكنات سعياً إلى مفضلات متفق عليها، وتجديد المحتمل يحتاج إلى علم مستقبلي، كما أن توصيف الممكن يحتاج إلى فن مستقبلي، وتوضيح المفضل يحتاج إلى سياسة مستقبلية تعتمد على العديد من العلوم والمعارف الإنسانية مما يجعلها دراسة بينية مركبة.

والإشكالية الثالثة تؤسس على قناعة مؤداها أن دراسة المستقبل لا يتسنى لها أن تصبح متكاملة إلا إذا نظرنا إلى هذا المستقبل من خلال عدسات مختلف التخصصات، وأن تكون معاينته من حيث الزمن، باعتبار أن الدراسات الجادة للمستقبل تتكامل فيها أشكال من المعارف والمناهج، التقليدية وغير التقليدية، وتكون محملة بأكثر من تخصص علمي، فهي في الأساس دراسات بينية في معظم تصوراتها، لذا، لا يجوز وضع سيناريوهات للمستقبل دون أن نضع في الاعتبار كافة عوامل النسق الاجتماعي والاقتصادي والحضاري المؤثر كافة، إذ إن هذه العوامل جميعها تتبادل التأثير والتأثر (زاهر، 2004: 69-68)، وبخاصة أننا نناقش بدائل مصير مجتمع (مجتمعات) في البنية الكلية، الأمر الذي يستلزم دراسة التفاعلات والعلاقات الجدلية بين مكونات هذه البنية الاجتماعية، وبين غيرها من عوالم تشاركها المرحلة التاريخية، ووحدة المصالح وصراعاتها، سواء أكانت هذه العوامل، طبيعية، أم نظماً إقليمية أو دولية (عبد المعطي، 1990: 105).

أما **الإشكالية الأخيرة**، فتتحدد في أن النظر إلى المستقبل يشوّشه تماماً، كما أن النظرة إلى الذرة يغيّرها، والنظر إلى الإنسان يحوله، وهذه الإشكالية تواجه العلوم الإنسانية والاجتماعية بخاصة، ولكن هذا لا يمنع من المجازفة بدراسة الإنسان والمجتمع عبر مفهومات ونظريات وقوانين سعياً نحو الاقتراب الحثيث من الحقيقة، حقيقة بلورة رؤية مستقبلية لحل مشكلة الإرهاب في ضوء ممارسة الديمقراطية، ومن منظور ينفي كل منهما الآخر، ويحكمها قانون «نفي النفي"، فإذا كان الإرهاب يهدف إلى نفي التسلط والظلم والقمع والاستبداد المحلي (الذي تمارسه الحكومات ضد شعوبها)، أو الخارجي التي تمارسه الدول الكبرى ضد الشعوب والدول الصغيرة، فإن الديمقراطية تسعى إلى نفي الإرهاب تماماً، وإقامة نفسها بديلاً عنه، بما يتيح للكل أن يعبر عن مواقفه ورؤاه ورغباته ضمن الممكن الواقعي، لذا وجب التفكير والتخطيط والعمل على هدى الدراسات المستقبلية التي تتخذ أحد السبيلين:

- **أولهما:** ينطلق من الحاضر بمواصفاته وتشكيلاته إلى المستقبل، ليسوق لنا مشاهد أو سيناريوهات "اتجاهية" هي امتداد للماضي والحاضر، وهو ما يُعرف بالمقاربة الاستكشافية، والتي تتسم بالامتدادية غير المبدعة، باعتبارها تُعيد إنتاج الحاضر في تحليلها النهائي.
- **ثانيهما:** ينطلق من حاجات وأهداف مستهدفة ومرغوب فيها تتساقط على الحاضر من المستقبل، لتبحث في هذا الحاضر عن عناصر تحقيقها، وهو ما يُعرف بالمقاربة المعيارية أو الاستهدافية، وهي التي تتسم بالإبداع مع جنوحها نحو الخيال، وكلاهما يشوش المستقبل، لذا ظهرت مقاربة أخرى، وهي مدخل أو مقاربة مركبة من المقاربتين السابقتين (الاستكشافية) (الأكثر دقة)، والمعيارية (الأكثر خيالاً)، وتعظيم كل منهما (زاهر، 2004: 69-70)، أي رؤية المقاربتين في تداخلهما وارتباطهما مع بعضهما بعضاً ببعد جدلي مُبدع وخلاق، باعتبار أن أحدهما ضد الآخر أو في مواجهة معه، فالمقاربة المعيارية لمستقبل معين مرغوب فيه تنبني عادة على مقاربة

حدسية استكشافية تدعي أن المستقبل المذكور يمكن تحقيقه، وبالمثل فإن مقاربة حدسية – معيارية- تدعي أن الناتج سوف يكون مرغوباً فيه أو عنه إذا تم تحقيقه (زاهر، 2004: 53).

ولعل الإشكالية الأكثر تعقيداً في الدراسات المستقبلية تعود إلى أن المستقبل ليس من صنع ظاهرة منعزلة (تبدو وكأنها صدفة) إذ إن آلاف العوامل المتداخلة تتشارك في تشكيل المستقبل، فإذا ما تجاوزنا بعضها باعتبارها صدفة، فإن صورة المستقبل لدينا ستكون أقل وضوحاً مع كل عامل أو ظاهرة تفشل في الكشف عن قانونها الخاص (النابلسي، 2011: 182-183)، لذا يتفق علماء المستقبليات على اختلاف أهوائهم ومناهجهم على واقعة ارتباط المستقبل بمفاهيم جديدة للسلطة (النابلسي، 2011: 190)، كما يتفق علماء المستقبليات على أن حروب المستقبل لا بد لها من مواكبة التحولات الاجتماعية في بنى المجتمعات، وعليه فإن إدارتها الرئيسة ستكون متمثلة بالإعلام، وليس بالأسلحة التقليدية أو بأسلحة الدمار الشامل أو حتى بالأسلحة الذكية، وهذه التحولات لا تأتي بصورة «تسونامي»، بل هي تراكمية، ويحتاج كل نوع منها إلى فترة حضانة مختلفة، كي يتفاعل مع الداخل، كما مع المحيط الإقليمي (النابلسي، 2011: 203).

وانطلاقاً مما سبق، نكاد نجزم بأن «الأبستمولوجيا المركبة هي وحدها القادرة على تمثيل الوجه الجديد للعالم، الذي هو، أساساً في جذريته الأولى، عالم مركب و دينامي وصدفوي ومتنوع ومتحول ولا نهائي»، والظاهرة التي نحن بصدد معالجتها، أي الإرهاب في علاقته بالديمقراطية، هي ظاهرة مركبة في أسبابها ودواعيها وأشكال ممارستها وأساليبها، وبالتالي لا ينفع معها إلا الفكر المركب، لأن مهمة هذا الفكر هي: تغيير هوية العالم ،،، وتغير هوية العالم هو أساساً تغيير في أدوات فهم العالم التي لا توجد في أي علم، أو لنقل، لا توجد في العلوم المقطعة و المفصولة عن بعضها بعضاً، ... بل هي في العلوم البينية، أي المترابطة والمتداخلة والمتكاملة مع بعضها بعضاً، بحكم ترابط الظواهر وتداخلها

أيضاً مع بعضها بعضاً، لذا لن يكون الفكر المركب لا الفيزياء، ولا الكيمياء، ولا البيولوجيا، ولا علم الاجتماع أو السياسة، ولا الآداب، ولا الأبستمولوجيا، إن الفكر المركب هو مجموع هذه العلوم، ... وفكر التركيب -كما يقول موران- لا يمكن أن يصوغه شخص واحد، إنه نتاج تطور ثقافي وتاريخي وحضاري، إنه فكر يستخرج على المستوى الأبستمولوجي والعلمي من مجموع الرؤى والتصورات والاكتشافات والتأملات الجديدة التي تتطابق، أو ستلتقي فيما بينها، ... وذلك لأن الفكر المركب يتطلع إلى المعرفة المتعددة الأبعاد، بيد أنه يعرف منذ البداية استحالة المعرفة الكاملة، ... فإحدى مسلمات التعقيد هي استحالة وجود علم بكل شيء حتى على مستوى النظرية، وذلك مصداقاً لقوله تعالى «علَّم الإنسانَ ما لم يعلمْ»، أي أنها تتضمن الاعتراف بمبدأ اللاإكتمال واللايقين، ومن هنا يحيى الفكر المركب في توتر دائم بين التطلع إلى معرفة غير مجزأة وغير متقطعة وغير مختزلة، وبين الاعتراف بنقصان وعدم اكتمال كل معرفة، لأن التطلع إلى التعقيد يحمل في ذاته التطلع إلى الاكتمال، فالكلية هي اللاحقيقة (موران، 2004: 10-7).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعقيد لا يمثل وصفة لمعرفة اللامتوقع، لكنه يجعلنا حذرين ومتنبهين، إذ لا يتركنا ننساق إلى النوم والانصياع إلى الطابع الميكانيكي العادي الظاهر للحتميات، إنه يبين لنا أنه لا يجب علينا أن ننغلق داخل نزعة تقديس الحاضر، أي الاعتقاد الذي مفاده أن ما يقع الآن سيستمر على الدوام،.... كما أن الفكر المركب لا يحل المشكلات من تلقاء نفسه، أو ذاته، لكنه يساعد على إيجاد الإستراتيجية القادرة على حلها، أي أنه يقول لنا: «ساعد نفسك يساعدك الفكر المركب»، والفكر المركب يشكل نقطة انطلاق نحو فعل أكثر ثراءً، وأقل تشويهاً (موران، 2004: 83-82).

وانطلاقاً من هذا الفكر، سيعالج الباحث العلاقة بين الإرهاب والديمقراطية، وفق رؤية جدلية علمية مستندة إلى منهج علمي، يرى في كل منهما تضاد للآخر، أو نفياً له، حيث يصعب التعايش بين الإرهاب والديمقراطية

في آن واحد، فالإرهاب نقيض الديمقراطية ومعوّقاً لها، لأنه لا إمكانية لتحقيق الديمقراطية بكل مكوناتها وتجلياتها في ظل شيوع الإرهاب والعنف، فهذه الظاهرة تستلزم معالجات في مناخات غير ديمقراطية، وربما أمنية سياسية، وذلك يكون على حساب الديمقراطية، في حين أن الديمقراطية تستلزم وجوباً بيئة يسودها الأمن والأمان والسلم الأهلي، بعيداً عن العنف والتطرف، لاسيما أن الأخير يتصل بالرأي والاعتقاد أولاً وأساساً، وليس من شأن ترجمته في سلوك أو عمل أن يكون عنفاً أو إساءة إلى الآخر، والعنف هو: إظهار للقوة الجسمانية والمادية، قبل غيرهما (العنف اللفظي، أو العنف الرمزي، العنف الجسدي، أو العنف المادي)، وهو إرادة لفرض الرأي والعقيدة عن طريق القهر والغلبة دون الاهتمام بالحوار والجدل، ولكن الحق أن التطرف في الرأي والاعتقاد قلّما يسلم من حمل صاحبه على إظهار القوة والعنف، بل إرهاب الخصم وتخويفه تمهيداً لإلغائه والقضاء على حقه في الوجود (العلوي، 2009: 202)، كما أن إرادة الإلغاء والإقصاء والتذويب تستدعي الاعتراض والمقاومة، أي تحمل على اللجوء إلى العنف من الطرف الآخر، فإن من منطق الأشياء أن يؤول تطور العنف والعنف المضاد إلى تسويغ الإرهاب وقبوله، وبالتالي يتم هنا نفي الديمقراطية التي تقوم على الحوار والجدل الهادئ والبناء، ولا تلغي الآخر أو تهمشه، ولا تسعى لاستئصاله بقدر ما تحترم وجوده وتتواصل معه، على أرضية أن في التعدد إثراء وإغناء للحياة، لاسيما أن الاختلاف هو من طبيعة الفطرة التي فطر الناس عليها مصداقاً لقوله تعالى: «ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم» (هود، 119-118)، كما أكد «ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلونكم » (المائدة، 148)، فالبشر مختلفون، أما الواحد المطلق فهو الله الذي لا شريك له، لذلك فإن «الابتلاء والتحدي الحقيقي هو الاعتراف بالاختلاف والنظر إليه لا على أنه في أصله ظاهرة مرضية وشذوذ مطلوب استئصاله، وإنما كل المطلوب هو حسن إدارته حتى يكون خلاَّقاً رفيعاً مثمراً للحياة لا مدمراً لها (الغنوشي، 2011: 65).

جدلية العلاقة بين الديمقراطية والإرهاب.

لقد أخذت قضية الإرهاب مستوى من الاهتمام الدولي لم تسبقها ظاهرة أخرى، وربما لا تضاهيها ظاهرة معاصرة، حيث شغلت الإنسانية في جميع دول العالم خلال السنوات الأخيرة، وخاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001، عندما تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لهجمات مدمرة، ورافق ذلك هجمة عنيفة شنها حينذاك اليمين المتطرف والمهيمن على السلطة في الولايات المتحدة بزعامة بوش الابن (2000-2008)، على معظم دول العالم وخاصة الإسلامية منها، والشرق أوسطية، حيث أعلن الرئيس الأمريكي بوش الابن بأن: "**من ليس معنا فهو ضدنا**"، ومن ذلك الحين، بدأت الدول الرأسمالية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم نفوذها وقوتها، لفرض إرادتها على دول العالم لترغمها على الأخذ برؤيتها القائمة على "النظرية الوقائية" للأمن، و"الحرب الاستباقية"، الأمر الذي أثر على نسق ومنظومة العلاقات الدولية ومنها العلاقات العربية- الغربية، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي أصاب (انهياره) النظام الدولي باختلال كبير وشديد في توازنه، وتحول النظام الدولي من ثنائي القطبية إلى القطبية الأحادية، أي إلى وحيد القرن، حيث تربعت الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها على عرش النظام الدولي محاولة لعب دور الإمبراطورية الوحيدة في العالم، والحاكم له، بحيث لا يسمح لأحد بتجاوز إرادتها، المرتبطة بالطبع بمصالحها الحيوية والإستراتيجية (الشاويش، 2008: 15).

وبناء على ذلك رفعت الولايات المتحدة الأمريكية شعارها المعروف "**الحرب على الإرهاب**"، كذريعة ومبرر لسياستها العدوانية ضد الشعوب والدول التي ترفض سيطرتها وهيمنتها، وعززت شعارها في مكافحة الإرهاب، بشعارات أخرى من نوع: "نشر الديمقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان، .... الخ"، باعتبار أن الديمقراطية هي الخيار البديل للإرهاب، وأخذت مراكزها البحثية المتعددة تجري دراسات تدور حول العلاقة بين الديمقراطية والإرهاب،

كتلك التي صدرت عن مركز بروكنجر في الدوحة، خلال شهر يناير 2011، والتي كشفت عن وجود صلة بين الارتفاع الكبير للإرهاب في الشرق الأوسط، وافتقار المنطقة للديمقراطية، وبأن الديمقراطية، تكون أقل عرضة لإنتاج النشاط الإرهابي، وذلك بسبب قدرتها على توجيه الشكاوي بطريقة سلمية، في حين أن الأنظمة التي لا تكون في طور الانتقال إلى الديمقراطية تصبح عرضة لزعزعة الاستقرار بشكل كبير (بوخرص، 2011)، كما أكدت الدراسة، التي أعدها أنور بوخرص، أنه يمكن احتواء العنف السياسي عندما تبذل جهود للتحرر بشكل منظم، وعندما يتم إشراك الجماعات الإسلامية المعتدلة في المجال السياسي، بما لذلك من أثر إيجابي على الاستقرار، لأن هذه الجماعات تساعد على إفراغ تحديات التطرف عن طريق السيطرة على أعضائها وتوفير منبر لإحداث تغيير من داخل النظام.

إن ما تقدم يمثل كلام حق، مع أن الذي يُراد به أمريكياً باطل، وبخاصة وأن «الخطر الحقيقي الذي يهدد العالم والاستقرار العالمي، أو أي دولة مستقرة، والذي تشكله الشبكات الإرهابية الإسلامية التي أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية حربها ضدها، أو الحرب العالمية ضدها، أو مجموع الحركات الإرهابية الأخرى، العاملة على الساحة الآن، **لا قيمة له**، فرغم أنهم يقتلون أعداداً من الناس أكبر بكثير من سابقيهم، فإن ما يمثلونه من خطر على الحياة يبقى إحصائياً محدوداً جداً، ولو قورنوا ببشاعة الجيوش، فإنهم لا يكادون يذكرون (باوم، 2009: 35)، خاصة أنه بات مألوفاً على نحو أكثر، تلاشي التمييز في الحرب بين المقاتلين وغير المقاتلين، وتحول عبء الحرب خلال القرن العشرين على نحو متزايد من القوات المسلحة إلى المدنيين، الذين لم يصبحوا ضحاياه فحسب، ولكنهم أصبحوا هدف العمليات العسكرية، أو العسكرية السياسية، فالفرق بين الحربين العالميتين الأولى والثانية كبير، إذ لم يشتمل عدد القتلى المدنيين في الحرب العالمية الأولى إلا على نسبة (5%) من مجموع القتلى، بينما كانت نسبتهم في الحرب العالمية الثانية (36%)، أما اليوم فيفترض أن (80-90%) ممن يتضررون من الحرب هم من المدنيين (باوم، 2009: 17)، هذا إلى جانب

أن الإرهاب لا يفرق بين مذنب وبرئ، وهو غير مقبول أخلاقياً، سواء استخدمته مجموعات غير رسمية أم دول.

إن توصيفنا لحجم الكوارث التي جلبتها الحروب العالمية على البشرية، لا يقلل بأي حال من الأحوال من الخطر الذي يمثله الإرهاب الدولي، الذي نما خلال الفترة السابقة بشكل جنوني، وهو عملياً لا يعكس «قبح الشر»، كما يقول (هوبز باوم)، بقدر ما يعكس الاستعاضة عن المبادئ الأخلاقية بسلطان الأوامر العليا، لاسيما بعد أن أصبح العنف السياسي مع بداية الألفية الثالثة عالمياً على نحو ممنهج، سواء من خلال سيادة الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة الرئيس بوش الابن، أم من خلال المؤسسة، وربما للمرة الأولى منذ فوضوية أواخر القرن التاسع عشر صار بمقدور حركة إرهابية أن تعمل على نحو مطرد عبر الحدود، وبخاصة وأن الإمبراطوريات الحميدة والخبيثة، قد اشتركنا في صنع ما تشهده حقبتنا من عودة إلى البربرية التي ساهمت فيها هذه الأيام شعارات «الحرب على الإرهاب» التي عملت على عولمة الإرهاب من سبتمبر 2001، وبالتالي أعادت إحياء سنة التدخلات العسكرية الأجنبية التي تدينها المواثيق والقوانين الدولية (باوم،2009: 15).

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية، خلق أعداء وهميين لكي تُسوغ توسيع دائرة استخدام قوتها العسكرية العالمية،... علماً بأن مخاطر «**الحرب على الإرهاب**" لا تأتي من قبل الانتحاريين المسلمين، بل من قبل سياسة الذين أصيبوا بجنون العظمة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أي الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على تكريس قيادتها للعالم (باوم، 2009: 16). لاسيما أن ما يسمى اعتباطاً «**الحرب ضد الإرهاب**"، و"**الدفاع عن أسلوب حياتنا**" ضد ما يُعرفون هلامياً بالأعداء الخارجيين، وعملائهم الإرهابيين في الداخل، لهو خطأ كبير، صُنع عبر عملية مفتعلة من أجل إخافة الناس أكثر منه لمنع ممارسة الإرهاب، مع أن الإرهاب الدولي في هذه المرحلة أصبح أكثر خطراً من الحركات التي عرفناها في الماضي، لأنه قادر على إحداث المجازر العشوائية المقصودة، ولكن ليس بوصفه كياناً سياسياً أو استراتيجياً، بل هو أقل خطراً من وباء الاغتيالات السياسية منذ السبعينيات، والذي لم يلفت انتباه أو نظر

الإعلام على نحو كبير، لأنه لم يطل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا (باوم، 2009: 130).

إن الخطر الحقيقي للإرهاب لا يكمن فيما تمثله مجموعات مجهولة الهوية من المتطرفين من خطر، ولكن فيما تثيره أعمالهم من خوف غير معقول، تشجعه اليوم وسائل الإعلام والحكومات على السواء، وهو خطأ كبير نعيشه في هذا الزمان اللامنظم، هو بلا شك أكبر من المجموعات الإرهابية الصغيرة، لكن ما الذي يعكسه الإرهاب الدولي حالياً، إنه يعكس حجم التقلبات الاجتماعية الكبيرة التي جاء بها على المستويات، أسرع تحول مفاجئ في الحياة البشرية شهده الناس خلال عمر إنسان واحد، كما أنه يعكس أزمة النظم التقليدية للسلطة والهيمنة والشرعية في الغرب، وانهيارها في الشرق والجنوب، وكذلك أزمة في الحركات التقليدية التي ادعت أنها تشكل بديلاً عن هذه الحكومات، وقد فاقمتها اخفاقات تفكيك المستعمرات في أنحاء العالم، ونهاية الأنظمة الدولية المستقرة والمتعايشة فيما بينها كأمر واقع (باوم، 2009: 116).

فالإرهاب بوصفه ظاهرة دولية، أصبح يشكل خطراً يهدد العالم بالكيفية التي أشرنا لها، لذلك أخذ الكل يبحث عن مخرج لهذه الأزمة الإنسانية التي أخذت تلوث أجواء البشرية، فنادى بخيار الديمقراطية بديلاً للإرهاب، باعتبار أن الديمقراطية هي الخيار الذي يُفقد الإرهابيين شرعيتهم، ولا يبرر فعلهم العنفي، إلا أن بعضهم يقول إن الديمقراطية لا تقلل من العمل الإرهابي، ولن تُضعف الدعم الشعبي للإرهابيين، كما أن الديمقراطية قد تؤدي إلى تفاقم الإرهاب، ذلك إن احترام الحكومات الديمقراطية للحريات المدنية، وحرية التعبير، قد تسمح للإرهابيين بمساحة أكبر للحركة وتكوين الجماعات. وفي رأينا أن هذا أن ليس في محله، ولا يعبر عن الواقع، وذلك ما أكده تقرير صادر عن معهد «راند» التابع للجيش الأمريكي نفسه، حيث اعتبر أن غياب الديمقراطية هو أحد الأسباب الرئيسة التي تفضي إلى ممارسة الإرهاب، كما أن وجود دول لا تحظى بمقدار واسع من الحريات المدنية، والتي تغيب فيها الديمقراطية

تكون مرشحة أكثر لإنتاج الإرهاب، لاسيما أن هذه الظاهرة البشعة، ساهم في انتاجها -ومازال- العديد من العوامل المرتبطة بشكل أساسي بمجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية الدولية، ويضاف إليها بشكل أساسي غياب الحريات الديمقراطية (الصغير، 2013).

واستناداً إلى ما سبق، يثير (حوس، 2005) تساؤلاً مهماً وهو: هل من الصحيح أنه كلما أصبحت الدول أكثر ديمقراطية، كلّما انخفض احتمال ظهور الإرهابيين والجماعات الإرهابية؟!، ويجيب على هذا التساؤل بالنفي، على أساس أنه لا يوجد أي ارتباط بين الديمقراطية وغياب الإرهاب أو العكس، غياب الإرهاب ارتباطاً بوجود الديمقراطية، وبالتالي يرى أنه من غير المحتمل أن نشر الديمقراطية سوف ينهي الحملة الحالية من الإرهاب ضد الولايات المتحدة، وذلك لأن المنتمين للجماعات الإسلامية لا يُقاتلون من أجل الديمقراطية في بلادهم، بل يقاتلون من أجل فرض رؤيتهم في دولة إسلامية، وفي هذا الطرح معقولية نسبية، لاسيما وأن الولايات المتحدة لا تريد ديمقراطية حقيقية، كما أنها ليست ديمقراطية بحد ذاتها، لأنها تريد ديمقراطية على مقاسها هي، أي تلك الديمقراطية الليبرالية التي تتواءم مع مصالحها ولا تتعارض معها، لذلك يرفض بعض الإسلاميين المتطرفين من جماعة «القاعدة» وأمثالها، ديمقراطية الولايات المتحدة والتي تحاول تصديرها إلى العالمين العربي والإسلامي عبر قوالب جاهزة، فهذه الديمقراطية المفترضة قد لا تكون البديل الحقيقي للإرهاب، أما الديمقراطية التي تستند إلى أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، فهي كفيلة، بل قادرة على الحد من الإرهاب، طريق تجفيف مبرراته ومسوغاته، وعندما نرى الولايات المتحدة تخلَّت عن سياسة الكيل بمكيالين، وممارسة سياسة نزيهة ومتوزانة تتوخى العدل الدولي، وإعطاء الحقوق لأصحابها، ومادام الأمر على هذا النحو، ستبقى ديمقراطية أمريكا مكروهة، وغير مرغوبة ولا تشكل بديلاً عن الإرهاب.

ورغماً عن وجهة نظر (حوس) إلا فإن كثيراً من الأمريكيين (مارتن انديك،

مورتون هالبيرن، توماس فريدمان)، أكدوا بأن جذور الإرهاب التي تمارسه القاعدة تكمن في: **الفقر والجهل والبطالة ونقص التعليم في كل من مصر وباكستان**، وهذا النقص التعليمي سببه الطبيعة الاستبدادية لتلك الدول، ولا يمكن مكافحتها إلا من خلال نشر الديمقراطية، الأمر الذي أكده تقرير لصحيفة نيويورك تايمز، إضافة إلى الاستنتاج الذي قدمه (كوان لي هول)، ومفاده أن الهجمات الإرهابية أقل تكراراً عندما تكون المشاركة السياسية الديمقراطية «عالية» (واينبرج، 2012).

أما (روبرت بيت) فقد أكد في كتابه الجديد (الموت من أجل الفوز)، بأن أهداف القائمين بالتفجيرات الانتحارية أغلبها تقريباً ديمقراطية، ولكن تحريض تلك الجماعات على التفجيرات هو من أجل محاربة الاحتلال العسكري ولتقرير المصير، وبالتالي فالإرهابيون يقاتلون من أجل الديمقراطية والتخلص من السيطرة الأجنبية، لذلك فإن مشكلة ترويج الديمقراطية في الوطن العربي- التي حاولت الإدارة الأمريكية العمل عليها- ليس في أن العرب لا يحبون الديمقراطية، بل في أن واشنطن ربما لا تحب ما يُنتج عن ديمقراطية العرب، لأن تعزيز الديمقراطية في الوطن العربي بعد نشرها والأخذ بها، لا بد أن ينتج سياسة خارجية أكثر عداءً للولايات المتحدة وسياساتها المنحازة لعدوهم الذي يحتل أراضيهم بالقوة -إسرائيل-، وبالتالي فهم يرفضون ديمقراطية أمريكا (حوس، 2005)، ودليل ذلك العديد من الاستطلاعات التي تمت حول اتجاهات الشعوب العربية نحو السياسة الأمريكية، حيث أجرى مركز (زوغبي) الدولي استطلاعاً في سبع دول عربية عام 2004، فكانت وجهات نظر شعوب هذه الدول ساخطة ومعادية للولايات المتحدة، حيث بلغت نسبتها في الكويت (48%)، وفي الأردن (61%)، بينما كانت في مصر (68%)، والسعودية (87%)، وفي الإمارات (93%)، وفي المغرب (68%)، وكلها دول حليفة عملياً وتابعة للولايات المتحدة، أي أن حكومات هذه الدول هي الحليفة والتابعة، وليس الشعوب، إذن العلة لا تكمن في الديمقراطية بحد ذاتها، وهي أمر مرغوب من الشعوب بكل تأكيد،

لكل المرفوض عملياً هو السياسة الخارجية الأمريكية وإملاءاتها على العرب، ورفضها النتائج الديمقراطية الحقيقية النزيهة الشفافة، والتي لا تتواءم نتائجها مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، مثلما حصل في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، والتي فازت فيها حركة «حماس»، لكنها تريد انتخابات ديمقراطية تُنتج قيادات تابعة لها، فديمقراطية الولايات المتحدة مشروطة بمعايير مصالحها هي دون سواها، وهو أمر مرفوض من قبل شعوب المنطقة التي ترى في هذه الدولة وسياساتها كياناً معادياً لمصالحها الوطنية والقومية.

ويمثل العنف والإرهاب وثقافتهم السوداوية ترجمة لبنية اجتماعية تختزن قيم العنف سواءً أكان معنوياً أم مادياً، تكونت مع الزمن وبفعل التثقيف والأدلة السياسية الاستبدادية لأزمان استبدادية عابرة، خلقت إنساناً ذا بعد واحد متشبعاً بقيم ظلامية، لذلك تكتسب الديمقراطية بصفتها معطى إنسانياً وبشرياً أهمية كبرى في محاربة ظاهرة الإرهاب، لأنها نقيض هذا الفعل الموسوم بـــ اللاإنساني والهمجي والبربري الوحشي، فالديمقراطية، والإيمان بنشرها في المجتمع، وترسيخها كمنهج وأسلوب حياة، هو البلسم الحقيقي لأمراض الإرهاب والعنف بكل أشكاله وصيغه وتلاوينه المقيتة، كما أن الديمقراطية هي العلاج الشافي لباقي الأمراض والآفات الاجتماعية، التي تعاني منها المجتمعات الإنسانية المعاصرة، خاصة بعد أن تعولمت حياة الناس في الكرة الأرضية، وساعد في ذلك التطور التكنولوجي الهائل والاستثنائي في وسائط ووسائل الاتصال والإعلام الجماهيري، عبر ثورة الانفوميديا العالمية، لذلك يؤكد (واينبرج) بأن تعزيز الديمقراطية، ونشر الحرية في أجزاء كثيرة من العالم التي تفتقر إلى هذه الصفات سوف يقوض في النهاية الدعم للإرهاب والإرهابيين بغض النظر عن مرجعياتهم الإثنية أو الفكرية (واينبرج، 2012).

وفي سياق توصيفه لطبيعة الصراع، يؤكد (الجاسم)، بأن الحياة تبدو كحلبة للصراع بين نسقين متناقضين في البناء والأهداف، **أحدهما** يحمل محمولات الجانب الظلامي والاستبدادي، ويندرج في هذا الجانب ظاهرة الإرهاب ثقافة

وممارسة، **والجانب الأخر** ويمثل، محمولات الجانب المضيء من الفكر الإنساني الحر بكل ما يمثله من قيم ومساهمة إنسانية استطاعت نقل المجتمعات الإنسانية التي استرشدت بهذا المشعل إلى منابع العالم الحر ومعالمه، التي تتمتع فيه مجتمعاتهم بقيم الحرية والديمقراطية والحياة الكريمة، وقطعا إن الديمقراطية ومفرداتها الحية تنتمي إلى هذا الجانب الفكري الإنساني المضيء، ومن هنا فإن الصراع مستمر بين هذين النهجين، وأي تقاعس أو انكفاء لإحداهما، يكون الآخر هو الذي يتسيد المجتمع، لذلك فإن أفضل وسيلة لدحر الإرهاب هو نشر الديمقراطية على مستوى الإنسان الفرد، وعلى مستوى المجتمع ككل: ثقافة وممارسة، والاستمرار بهذا النهج إلى نهايته، والإيمان به على أنه البوصلة التي ترشدنا إلى عالم الأمن والأمان (الصغير، 2013).

وبناءً عليه، يؤكد (السيد ياسين)، بأن الديمقراطية التي تعد هدفاً للإرهاب هي نفسها التي تضعف قوة القانون التي تحاول الالتزام به، والأعمال الإرهابية المتكررة هي التي تدفع هذه الديمقراطية إلى خرق حقوق الإنسان وتهديد الحريات المدنية، والمزيد منها يقودها إلى الخلل والشلل بدلاً من أن تقاوم الديمقراطيات هذا الخلل، فالصراع مستمر بين الديمقراطية والإرهاب، باعتبارهما نقيضين، كل منهما يحاول أن ينفي الآخر، فإذا انتصرت الديمقراطية ينتهي الإرهاب وبالعكس، إذا انتصر الإرهاب انتكست الديمقراطية وانتهت، لأن الإرهاب في الواقع يؤدي إلى مخاطر كبرى تمس صميم الممارسة الديمقراطية من ناحية، وقد يعطل –بحكم خطورته- عملية التحول الديمقراطي المعقدة والحساسة التي تمر بها البلاد العربية في الوقت الراهن، لاسيما بعد ثورات الربيع العربي التي انفجرت في السنة الأولى من العقد الثاني للألفية الثانية، فإذا كان الإرهاب قد استطاع فعلاً أن يؤثر تأثيراً بالغاً على مجال الحريات السياسية وحقوق المواطنين في بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية عقب أحداث 11/ سبتمبر2001، فماذا نقول -إذن- عن تأثير الإرهاب على الأبنية الديمقراطية الهشة في البلاد العربية (ياسين، 2012)، لذلك.... إن ظاهرة الإرهاب المعاصرة،

سواء وقعت ضد دول أجنبية أو ضد دول عربية، وسواء قامت بها جماعات أجنبية أم جماعات إسلامية إرهابية، فقد أصبحت –وذلك بإجماع كثير من المفكرين والباحثين- تمثل خطراً على مستقبل الديمقراطية في العالم (ياسين، 2012).

عندما يُحرم الناس من حرياتهم الأساسية، تتبلور لديهم أهم بواعث لجوئهم إلى ممارسة العنف والإرهاب، حيث يلجأ الأفراد والجماعات أيضاً، إلى ممارسة هذا النوع من السلوك عندما تُسلب حرياتهم الشخصية والعامة، ويُحرمون من حقوقهم السياسية والدينية، ويتعرضون لاضطهاد الدولة (الفتلاوي، 2009: 236)، فيلجأون إلى العنف المسلح، الذي هو عمل إرهابي عنيف، باعتباره الشكل الوحيد المتبقي أمامهم للتعبير عن طموحاتهم وآمالهم، وبوصفه الشكل اليتيم المتبقي أمامهم، لإيصال وجهات نظرهم ومواقفهم إلى الجهات المسئولة في حكوماتهم، وإلى العالم، ومن هنا جاء الربط الجدلي بين الديمقراطية والإرهاب، حيث تعدُّ الأولى بمثابة المناخ والبيئة الطبيعية التي تتيح للكل التعبير عن رأيه السياسي والعقدي دون أي ضغط أو إكراه، لذلك لا يلجأ الناس للتعبير عن أنفسهم بالعنف والإرهاب، عندما تتاح لهم فرصة التعبير عن أنفسهم بحرية تامة وفق القانون السائد في الدولة والمجتمع.

وتتعزز فرضية العلاقة الجدلية بين الإرهاب والديمقراطية من خلال تحديد الدوافع الحقيقية لممارسة العنف والإرهاب، وهي دوافع متعددة، ومنها السياسية التي تتجلى فعلاً وقولاً في غياب الديمقراطية، فإذا لم تتح للناس فرص التعبير عن آرائهم بحرية تامة، ولا يستطيعون محاسبة المسئولين على أعمالهم، فإنهم يتحولون إلى العمل السري «غير المشروع» و «غير القانوني»، لأنه كلما ازداد الكبت والقمع والاستبداد التسلطي من الدولة، كلما ازداد التطرف والعنف من جانب الرعية (الحقباني، 2006: 61)، لذلك يعدُّ الدافع السياسي ممثلاً في غياب الديمقراطية بما توفره من حريات، من أهم الدوافع المحفزة للإرهاب.

هذا، وتتعزز أيضاً الفكرة القائلة بربط الإرهاب بالديمقراطية على المستوى الاجتماعي الذي تتجسد في ازدياد حدة الفروق الطبقية، وعدم توافر الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية، بحيث يكون هناك سوء توزيع لمصادر الثروة الوطنية على سكان مجتمع ما، أو حتى سوء توزيع الثروة على المستوى القومي، أو العالمي، حيث تغيب عدالة التوزيع، بحيث تتمتع بعض الدول بثروات طائلة وأخرى لا تستطيع إطعام شعوبها، مما يؤجج الصراع على المستوى الداخلي (الطبقي)، وعلى المستوى القومي والدولي بين الدول والشعوب، لاسيما بين دول الشمال والجنوب، أو بين دول العالم الصناعي التكنولوجي المتطور، ودول العالم الثالث الفقيرة والمتخلفة، التي لا تستطيع تأمين الطبابة الصحية لشعوبها، كما تعجز عن توفير التعليم، إضافة إلى مستويات الفقر الخيالية، ونسب البطالة العالية، وكل هذا يوفر المناخ الطبيعي اللازم لإنتاج العنف والإرهاب، وبالتالي فإن العوامل الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في الجوع والفقر والبطالة والأمية، وتفشي الأمراض والأوبئة الصحية تعد المناخ الملائم والمناسب لممارسة الإرهاب من قبل كل من يعانون من هذه الأمراض المستعصية، وهي أمراض اجتماعية واقتصادية متفشية ومنتشرة في أبنية المجتمعات العالمثالية، لذلك يوجد كثير من النظريات التي تفسر بواعث ودوافع الإرهاب انطلاقاً من العوامل الاقتصادية - الاجتماعية، إلى جانب العوامل السياسية الأخرى، وبالتالي يقول بعضهم أن ظاهرة الإرهاب ترتبط بجذور اجتماعية، تتمثل في العديد من المظاهر التي لا يحتملها الإنسان العاقل (النيص، 2011).

ويؤكد (schmitl،2012) على أن عدم وجود المساواة والعدالة الاجتماعية وتغييب الديمقراطية وتهميشها، مما يجعل الناس غير متساويين في الحقوق والواجبات، كما تجعلهم معرضون إلى التمييز والتعصب وضيق الفكر الذي يدفع ببعض الأفراد والجماعات إلى القيام بعمليات إرهابية ضد أجهزة الدولة والمجتمع، لذلك نرى بأن توفير المناخ الديمقراطي في أي مجتمع، كفيل بأن

يساهم بوضع حد للأعمال العنفية والإرهابية، فاعتبار أن الحرية الناتجة عن الديمقراطية، والتي هي أهم قيم الديمقراطية وأسماها، لا تسمح للناس، بالتعدي على حريات الآخرين والإضرار بها.

وإذا كانت الديمقراطية كما تقول (الأنيس، 2007) هي نظام اجتماعي، يؤكد قيمة الفرد وكرامته وشخصيته الإنسانية، وتقوم على أساس مشاركة أعضاء المجتمع في إدارة شئون البلاد، كما تعني الديمقراطية بصورتها الحديثة حرية الفرد مشتملة على المواطنة والحقوق والمسئوليات من أجل النهوض بالوظائف التي يختارونها دون خوف، ومن دون النظر إلى الخلفية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسة أو العرقية، أو الجنس أو اللون، فممارستها تعني الحق في الحياة والتعبير عن الرأي والمعتقد من دون تمييز أو معوقات أو تهديد، يحول دون أن تختار الشعوب كيفيات حل مشكلاتها، لاسيما تلك المرتبطة بتقرير مصيرها (الأنيس، 2007: 112)، وبناءً على ذلك تصبح الديمقراطية المناخ والإطار المناسب لكي يعبر الفرد، أو المجموع عن أنفسهم بشكل حر، مما لا يدفعهم إلى استعمال طرق وأساليب غير مشروعة لإيصال رؤاهم إلى الآخرين، لاسيما إلى السلطة الحاكمة ومؤسساتها المتعددة، التي عليها أن تضمن حق شعوبها، وأقلياتها أيضاً في التعبير عن نفسها دون قيود أو شروط تعجيزية، لذا تعد الديمقراطية من أكبر أعداء الإرهاب، وبالعكس، يمثل الإرهاب العدو اللدود للديمقراطية، باعتبار أن كلاً منهما نقيض للآخر، ويسعى إلى نفيه كلياً، حيث يفقد أحدهما مع وجود الآخر مبرره المنطقي والعقلي.

والديمقراطية باعتبارها عملية إنشاء مشاورات بين نظام الحكم والمواطنين، بحيث يتساوى فيها مواطنو المجتمع على أوسع نطاق، وتكون نتائجها ملزمة لقوى السلطة، لجهة تحقيقها لمصالح جميع المواطنين كما يقول (الشمري)، فإذن لماذا يلجأ الناس إلى الوسائل العنفية والإرهابية لإيصال وجهة نظرهم؟، ما دام هناك مجال ومتسع أن يعبروا عن أنفسهم في ظل حماية القانون والقائمين عليه، لاسيما أنهم معنيون بتوفير نظام حياة يسمح لجميع

المواطنين بتقرير مصيرهم تحت حماية القانون لهم من الاستبداد والفساد، ويساهم في تعزيز رضاهم وحرياتهم الفردية، وأمنهم الفردي والعام، وتأمين العدالة والمساواة للجميع، والحل السلمي لنزاعاتهم واختلافاتهم (الشمري، 2012: 116)، وبخاصة أن الديمقراطية تعد -وبحق- منهجاً لاتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين، كما هي فلسفة للتعايش المشترك في المجتمع بشكل سلمي، تتلخص باستقلالية الفرد وحريته وعقلانيته وسلوكه المتحضر مع بقية الأفراد في مجتمع منظم (العيلة، 2012: 42)

الديمقراطية والإرهاب... رؤية مستقبلية:

اختلف علماء المستقبليات على كيفيات دراسة المستقبل، بوصفه علماً أم فناً، أو دراسة بينية، إلا أننا نرى بأن الدراسات المستقبلية تأخذ من كل ذلك بنصيب، فهي علم وفن ودراسات بينية في آن واحد، لذلك تظل مجالاً إنسانياً تتكامل فيه المعارف وتتعدد، هدفها تحليل التطورات المستقبلية في حياة البشر وتقويمها بطريقة عقلانية وموضوعية، تفسح مجالاً للخلق والإبداع الإنساني، وهي لا تصدر نبوءات، ولكنها اجتهاد علمي منظم يوظف المنطق والعقل والحدس والخيال في اكتشاف العلاقات المستقبلية بين الأشياء والنظم والأنساق الكلية والفرعية، وفي حالتنا يكشف عن طبيعة العلاقة بين الإرهاب والديمقراطية، مع الاستعداد لها، ومحاولة التأثير فيها، «فالمستقبل ليس مكتوباً»، وليس معطى نهائياً، ولكنه قيد التشكيل، وينبغي علينا تشكيله، والدراسات المستقبلية لا تقدم مطلقاً صورة يقينية ومتكاملة للمستقبل، كما أنها لا تقدم مستقبلاً واحداً، فالمستقبل متعدد وغير محدد، وهو مفتوح على تنوع كبير في المستقبلات الممكنة (منصور، 2013: 32).

تحاول الدراسات المستقبلية أن ترسم خريطة كلية للمستقبل من خلال استقراء الاتجاهات الممتدة عبر الأجيال والاتجاهات المحتمل ظهورها في

المستقبل، والأحداث المفاجئة والقوى والعوامل الدينامية، المحركة للأحداث، كما تسعى هذه الدراسات إلى بلورة الخيارات الممكنة والمتاحة، وترشيد عمليات المفاضلة بينها، وذلك بإخضاع كل خيار منها للدراسة والفحص بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات، وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج، ويترتب على ذلك المساعدة على توفير قاعدة معرفية، يمكن من خلالها تحديد الاختيارات المناسبة، هذا وتساعد الدراسات المستقبلية على التخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها، والتهيؤ لمواجهتها، وبخاصة أن هذه الدراسات تعد تدخلاً مهماً لا غنى عنه في تطوير التخطيط الإستراتيجي، القائم على الصور المستقبلية، حيث تؤمن سيناريوهات وخيارات وبدائل ابتكارية، تزيد من كفاءة التخطيط الاستراتيجي وفاعليته، ومن هنا تسهم الدراسات المستقبلية بشكل كبير -وربما استثنائي- في ترشيد عمليات صنع القرار من خلال توفير مرجعيات مستقبلية لصانع القرار، واقتراح مجموعة متنوعة من الطرق لحل المشكلات، وبالتالي زيادة درجة حرية الاختيار وصياغة الأهداف، وابتكار الوسائل لبلوغها، وتحسين قدرة صانع القرار على التأثير في المستقبل (منصور، 2013: 42-41).

وانطلاقاً من ذلك، سنحاول في هذه الدراسة أن نقدم رؤيتنا المستقبلية لعلاقة الديمقراطية بالإرهاب وفقاً لثلاثة مشاهد محتملة، بحيث يمثل كل واحد منها خياراً أو سيناريو محدداً يمكن العمل عليه بعد أن يتم التنبؤ به، بوصفه احتمالاً قوياً وممكناً، بغض النظر عن مدى قبولنا له، أو رغبتنا فيه، علّنا نعمل على المشهد -السيناريو أو الخيار- الذي نرغب فيه أو نطمح أن يتحقق، إلا أن تلك الرغبة، وهذا الطموح لا يمكن لهما أن يتحققا من ذاتهما، أو بشكل تلقائي عفوي، أو كما يتصور بعضهم من مروجي نظرية الحتمية، أي أن رغبتنا هي أمر حتمي لابد منها، فالرغبة ليست مسألة قدرية حتمية، بل هي مجرد خيار واختيار، علينا العمل عليه حتى نحققه، علماً بأن هذا الخيار هو أحد المشاهد الثلاثة التي سنتناولها، كخيارات مستقبلية لموضوع بحثنا، وهي:

- ## أولاً: المشهد الاتجاهي:

يقوم هذا المشهد (السيناريو) على بقاء الوضع الحالي على ما هو عليه، مع عدم إنكاره لإمكانية حدوث تغيرات على الواقع الحالي، لكنها محدودة في نطاقها وزمانها، الأمر الذي يعني بأنْ يبقى الإرهاب هو سيد الموقف مع غياب كامل للديمقراطية، أي استمرار الإرهاب والعنف بديلاً عن أي حوار حر ومسئول، لاسيما أن السلطات الحاكمة لا تتخذ أي إجراءات حقيقية لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، وتبقى معتمدة على ما يُعرف بالخيار أو السيناريو الأمني، بمعنى مواجهة العنف والإرهاب بإجراءات أمنية مشددة وقاسية، مصحوباً بحملات إعلامية ضخمة حول مساوئ الإرهاب والإرهابيين، وتبرير الفعل العنفي للسلطة، الأمر الذي مارسته الدول على مستوى حدودها الإقليمية ضمن نطاق سيادتها القومية كالجزائر، ومصر، وتونس واليمن وغيرها كثير من الدول دون أن تتخذ أية إجراءات حقيقية، لمواجهة هذه الآفة «الإنسانية» التي لها علاقة بالديمقراطية واستحقاقاتها، وهذ المشهد هو السائد عملياً في كثير من الدول، إضافة إلى استمرار هذا المشهد على المستوى الدولي حينما شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربها ضد الإرهاب عبر إجراءات أمنية عسكرية تدميرية في أفغانستان دون أن يصاحب عملها العسكري كخيار وسيناريو أي فعل مدني له علاقة بتحسين ظروف الشعب الأفغاني، وبقى هذا المشهد الاتجاهي يمثل خياراً للكثيرين حتى أثبت فشله الذريع، مما دفع كثيراً من الدول اضطراراً بأن تأخذ بمشهد آخر، وهو المشهد الثاني المتمثل «بالمشهد الإصلاحي"، خاصة بعدما أصبح المشهد الأول غير مقبول بحكم فشله، وعدم قدرته على مواجهة الإرهاب الذي بدأ يأخذ شكلاً وبعداً نوعياً، عمل على تدمير المؤسسات والمنشآت العسكرية والأمنية والمدنية، وأودى بحياة الآلاف من الضحايا والجرحى، كما أعاق كل خطط التنمية في الدول التي مُورس فيها العنف والإرهاب، وبالتالي تخلفت هذه الدول أكثر مما عليه من تخلف، في مستويات

التعليم والصحة، وازدادت البطالة وانتشر الفقر، وكلها مقومات معوِّقة عملياً للأخذ بالديمقراطية، وبدلاً من مواجهة هذه الأمراض الاجتماعية الخطيرة التي أخذت تستفحل في المجتمعات التي تعاني الإرهاب، عملت سلطات هذه المجتمعات الحاكمة، وبهدف الحفاظ على مصالحها بالمشهد الثاني باعتباره أخف الضررين، أي ما دون الثالث وفوق الأول، بحيث تضمن السلطة الحاكمة الحفاظ على مصالحها، وهذا المشهد يتبدى في البعد الإصلاحي بكل ماله وما عليه، بديلاً عن المشهد الاتجاهي، أي ذلك الاتجاه الذي يريد الحفاظ على مسار السلطة في الاتجاه نفسه دون تغيير يذكر سوى مواجهة العنف بالعنف، أي مواجهة الإرهاب بالخيار الأمني العنيف (العسكري).

- **ثانياً- المشهد الإصلاحي.**

يقوم هذا المشهد (السيناريو، الخيار) على إجراء بعض التغيرات الإصلاحية غير الجذرية، بهدف إبقاء الجوهري والرئيس في الواقع المعطى، مع إيجاد صورة تجميلية أو حمائية لجوهر الواقع الحالي، وهذا المشهد يتمثل عملياً في الدول والمجتمعات التي تعاني العنف والإرهاب مع بقاء خيارات المشهد الأول: الاتجاهي، المتمثلة بالخيار الأمني العسكري، لكن يضاف إليه بعض الإجراءات الديمقراطية الشكلية المترافقة مع الحملة الإعلامية الضخمة لتغطية الفعل العنفي، وهذه الحملة الدعائية هدفها الرئيس تبرير أفعال السلطة الحاكمة، وتوجيه اللوم والنقد اللاذع للإرهابيين، وتتمثل الإجراءات الديمقراطية الشكلية في الإعلان عن حزمة إجراءات اجتماعية اقتصادية وسياسية، من مثل: رفع الأجور، وتحسين مستوى المعيشة نسبياً، والعمل على تخفيف حدة البطالة، وتقديم دعم مادي للفقراء، والشروع بإقامة مساكن شعبية مدعومة من الدولة، والإفراج عن بعض معتقلي الرأي، والسماح شكلياً بحرية التعبير، والإعلان عن تغييرات دستورية تسمح بالتعددية الحزبية الشكلية كما حصل في الجزائر ومصر واليمن، ..... الخ.

ويبدو من هذه الإجراءات التي تصب في طاحونة المشهد الإصلاحي، وكأن السلطة الحاكمة قد أتاحت للناس الحياة الديمقراطية، إلا أن بقاء **الجهل والبطالة والفقر** كما هي في جوهرها لا يساعد عملياً في تحقيق الديمقراطية، إضافة إلى القيود التي يتم توضح على الديمقراطية، والتي تسمى «**بالديمقراطية المقيدة**"، كما هو واقع الحال في كثير من الدول، إلا أن هذا المشهد (الخيار)، يسهم عملياً في تخفيف موجة العنف والإرهاب كثيراً، مع احتفاظ السلطة الحاكمة بجوهر نظامها اللاديمقراطي، وأقصى ما يتم في هذه الحالة، هو تخفيف التسلط والاستبداد والقمع، ومحاولة إشراك بعض القوى السياسية والمجتمعية، خاصة من مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل تحت هيمنة السلطة الحاكمة، أو المدعومة منها، في مواجهة الإرهاب، فتقوم هذه القوى بمساندة السلطة الحاكة التي ليس لها همٌّ سوى الحفاظ على نفسها وعلى حكمها اللاديمقراطي، ومن هنا تبدو الديمقراطية المقيدة عاجزة عن مواجهة الإرهاب، الأمر الذي يتيح لبعضهم القول بأن الديمقراطية ليست مؤهلة لمواجهه الإرهاب، لاسيما وأن الديمقراطية الشكلية المضبوطة بإيقاع المصالح السلطوية فعلاً لا تستطيع مواجهة الإرهاب، لأنها لم تسمح للكل بأن يعبر عن نفسه بشكل حر دون قيود مكبلة لهذه الحريات.

وبناءً عليه، لم تنجح كثير من الدول في وضع حد للإرهاب في مجتمعاتها، لأنها لم تأخذ فعلاً وقولاً بالخيار الديمقراطي بكل استحقاقاته الاجتماعية والاقتصاديةٍ والثقافية والسياسية، التي تبدأ بإجراءات ضد الجهل والأمية، وضد البطالة والفقر، وضد تقييد الحريات العامة والفردية، ولم تتخذ أيضاً إجراءات قانونية ودستورية ديمقراطية تكفل إجراء انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية حرة ونزيهة وشفافة تحت إشراف جهات وطنية مستقلة، وأيضاً تحت إشراف دولي مع إدراكنا لمخاطر إجراء الديمقراطية بهذا الشكل في كثير من الدول التي لم تحقق المطالب الدنيا المفروضة لتحقيق الديمقراطية، الأمر الذي يجعل بعضها يخلط بين مفهومي الديمقراطية والفوضى، وهذه الأخيرة هي خيار أو

سيناريو آخر أكثر خطورة عملياً من الخيار –المشهد الأول-، حتى تعيش البلاد حالة صوملة (من الصومال) جهنمية وقاتلة، لذا على الكل أن يكون حذراً حينما يبدأ إجراءات، لتحقيق الديمقراطية باعتبارها البديل الحقيقي للإرهاب.

وحينما يبدأ المشهد الثاني الإصلاحي فعله، يبدو التأرجح بين الفشل والنجاح، وكأنه سيد الموقف، الأمر الذي يدفع كثيرون للقول، ها هي الدولة الفلانية قد أخذت بالديمقراطية وأجرت انتخابات لكنها لم تفلح بعد في القضاء على الإرهاب، إلا أن الحقيقة هي: عدم تطبيق الديمقراطية بكل أبعادها الاجتماعية أولاً، والاقتصادية ثانياً، والثقافية ثالثاً، والسياسية رابعاً، وبالتالي هي عملية مستمرة ولا تتوقف، كما أنها لا تقتصر على مجموعة إجراءات تتخذها الدولة، بل هي نمط وأسلوب حياة، وهي ثقافة متكاملة تؤكد على حرية الإنسان، باعتبار ذلك متوائماً ومتماثلاً تماماً مع طبيعة الإنسان الذي فطر عليها، لاسيما أن الناس قد ولدوا أحراراً.

واستناداً إلى جوهر هذا المشهد الإصلاحي (الخيار- السيناريو)، تبدو الديمقراطية عاجزة عن القضاء على الإرهاب، أو حتى مواجهته بفعالية، إلا أن الحقيقة هي أن عدم تطبيق الديمقراطية بشكلها السليم والكامل هو المسئول عن عدم القضاء على الإرهاب بأشكاله كلِّها، وهذا يعني عملياً دخول البلاد في نفق مظلم من الأزمات والصراعات المتعاقبة والمختلفة على جميع الصعد، سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية ، وهو أمر يعود عملياً إلى غياب الديمقراطية الحقيقية، وقد يكون سبب ذلك، وجود معوقات حقيقية تحول دون تطبيق عملية التحول الديمقراطي، وهي بطبيعتها مرحلة صعبة، وتواجه الكثير من المعيقات.

- **ثالثاً- المشهد التحويلي:**

يقوم هذا المشهد (الخيار- السيناريو) على إيجاد حل جذري ونهائي للإرهاب، من خلال خيار الديمقراطية كعملية متكاملة تتميز بالديمومة

والصيرورة دون توقف، لاسيما أن حدود هذه العملية نسبية تماماً، دون أن يعني ذلك عدم وجود ضوابط دستورية أو قانونية، اجتماعية أو أخلاقية، اقتصادية أو ثقافية لهذه العملية الضرورية، بوصفها القادرة على مواجهة الإرهاب، من خلال قدرتها على تذليل المعلومات كافة التي أشرنا لها في المشهد الثاني، وتقطع نهائياً مع خيارات المشهد الأول، دون أن يعني ذلك نسيان أو الخيار الأمني أو تناسيه، إلا أن ممارسته تبقى خاضعة للضرورات الوطنية، أي لحماية الأوطان من أي تهديد داخلي أو خارجي غير مبرر، وغير شرعي، وبالتالي تتحول المؤسستان العسكرية والأمنية إلى أذرع وسيوف للوطن، وتأتمر بإمرة شعبها ممثلا في الجهات المنتخبة، وتنحّى تلك المؤسستين عن أي فعل سياسي مباشر، وإبعادهما عن مراكز النفوذ مع احتفاظهما بكل صلاحياتهما واختصاصاتهما وفق الدستور والقانون المتبع في البلاد.

ويُّعد فتح المجال أمام ممارسة الديمقراطية بشكلها السليم كعملية تراكمية تصاعدية كفيلاً بالقضاء على الإرهاب ولو بشكل تدريجي، لاسيما إن انتظمت الحياة الديمقراطية، ولنا نموذج في البلاد الديمقراطية التي عرفت غالبيتها العنف والإرهاب بكل أشكاله وأنواعه، إلا أن دخولها في عملية التحول الديمقراطي، واستمرارها في هذا النهج كنمط وأسلوب حياة جعلها قادرة على وضع حد لما عانته من إرهاب، كما تحولت الديمقراطية إلى ثقافة كاملة ومتكاملة، تصون الحريات بجميع أشكالها، كما تصون حقوق الإنسان وكرامته الشخصية والوطنية، وها هي التجربة الجزائرية التي تعيش عملية تحول ديمقراطي متعثرة تحقق تقدماً بسلوكها الديمقراطي نحو القضاء على الإرهاب الذي أرهق البلاد والعباد، ومن بوادر الديمقراطية الجزائرية وشواهدها، «عدم شخصنة السلطة»، كما يقول (بوضياف)، إلى جانب وجود قيادة جماعية للمؤسسة العسكرية، والاتجاه نحو مشاركة شعبية واسعة في رسم السياسات وصناعة القرارات، والانفتاح النسبي نحو وسائل الإعلام خاصة المكتوبة منها، إضافة إلى إجراء الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية، وبدء نقل الممارسة

السياسية إلى مستوى العمل المؤسساتي، وتأطير الصراع السياسي بين مختلف القوى حول سلطة صنع السياسات واتخاذ القرارات السياسية، ووضع السياسة العامة من خلال الأطر والآليات المؤسسية السياسية، والتوجه التدريجي لانتشار الثقافة المدنية، التي تقوم على إقرار الائتلاف الحكومي وتعميقها، واقتسام السلطة التنفيذية بين القوى السياسية والفكرية، وتكريس مبدأ المساواة الذي تجسده دولة القانون (بوضياف، 2008: 6).

وبناءً على ذلك، يؤكد (الحسن) بأنه: «عندما تغيب أو تنحسر الحريات في زوايا ضيقة، وتقتل أو تطعن الممارسات الديمقراطية لسبب أو لآخر، فإن مظاهر العنف والإرهاب، لابد أن تظهر وتطفو على السطح، وتكون أدوات معوقة للتنمية والديمقراطية وحركة البناء وإعادة البناء التي يشهدها المجتمع العصري الحديث » (الحسن، 149:2008)، كما أن الاحتلال القائم على الجبروت والعدوان والاستهانة بالعزة والكرامة البشرية لا يمكن أن يجلب معه قيم الحرية والديمقراطية وممارساتها. فكيف يمكن للإنسان أن يعبر بحرية عن خواطره وعواطفه وأحاسيسه وأفكاره وطروحاته وهو مكبل بأغلال المذلة والمهانة والبؤس والفقر والبطالة، وأغلال الجهل والأمية وقيودها، لذا تؤدي ظاهرة غياب الحريات والممارسات الديمقراطية دورها الفاعل في تحطيم وفسخ إرادة الإنسان وتقييد حركته في المجتمع، بل شل نشاطه اليومي والتفصيلي وتحويله إلى أداة لا تقوى على عمل أي فعل شيء ناجز، وعندما يكون الإنسان في هذه الصورة، أو هذه الوضعية المنبوذة وغير المرغوبة، فإنه سرعان ما يجنح إلى العنف والإرهاب، للتحرر من الحالة السيئة وغير المرضية التي يعيشها، حيث إن العنف والإرهاب الذي يعتمده ضدها، لا بد أن يضع نهاية سريعة لها (الحسن، 2004: 12).

يؤكد ما سبق أن الديمقراطية هي متغير رئيس، ويلعب دور أساسي في الحد و/أو القضاء على الإرهاب، وبالتالي تمثل الديمقراطية نقيضاً للعنف والإرهاب، كما أن آفاق الديمقراطية ومستقبلها هو الذي يحدد مدى بقاء

الإرهاب أو عدمه، أي مدى قدرة المجتمعات على الأخذ بالخيار الديمقراطي سيتوقف عليه الأخذ بالإرهاب وسيلة لفرض الرأي، فما دام الإنسان قادراً على التعبير عن رأيه بحرية في ظل مناخ ديمقراطي، فإنه سيكون عاجزاً عن استخدام الإرهاب، لذلك نستشرف بأن الديمقراطية هي البلسم الشافي لمرض العنف والإرهاب، كما نستشرف بأنه لا مكان للإرهاب في ظل الديمقراطية. فالديمقراطية هي المناخ المناسب والمواتي للقضاء على الإرهاب، ومن هنا نتوقع بأن تؤدي الديمقراطية دوراً أساسياً في القضاء على الإرهاب، فلا تعايش بين الإرهاب والديمقراطية، ولنا في تجربة الربيع العربي مثال ونموذج، حيث غياب الديمقراطية كان أحد أسباب انفجار الشارع العربي الذي انتفض على أنظمته السياسية الحاكمة بكل تسلط واستبداد، وهذان: (التسلط والاستبداد) هما المناخ والتربة التي ينتعش فيها الإرهاب بأشكاله وصوره وألوانه البغيضة كلِّها.

وبناءً، على ما تقدم، يمكن لنا أن تستشرف بأن الإرهاب والعنف سيبقيان منتشرين في العالم إلى حين انتصار الديمقراطية الحقيقية بأبعادها الكلية، السياسية والاقتصادية الاجتماعية، والثقافية، ولا سيما أن هذه الأبعاد تستلزم بالضرورة القضاء على الفقر والبطالة والجهل، وتأمين الحدود الدنيا من الحياة الكريمة للناس، وهذه أمور ليست سهلة، ومن غير المتوقع تأمينها (تحقيقها) في الوقت المنظور، مما يجعلنا نؤكد بأن العنف والإرهاب مازالا يجدان مناخاً مواتياً لهما في مجتمعاتنا العربية بشكل عام، وبخاصة وأن هذه المجتمعات لا تعيش مناخات الديمقراطية والحرية، ولا حتى الليبرالية منها، الأمر الذي يعطي مبرراً للإرهابيين للاستمرار في ممارسة عنفهم وإرهابهم البغيض، إلا أن ذلك التوقع على المدى القريب لا يلغي استشرافنا الحقيقي القائم على أن الأخذ بالمشهد التحويلي، الباحث عن حل جذري للإرهاب والعنف قادم لا محالة ليس بوصفه ضرورة حتمية أو قدرية، أو شيئاً مرغوباً فيه فقط، بل باعتباره المخرج والبلسم لشفاء جراحات المجتمعات العربية التي تعاني التخلف عن ركب العالم، فعالم اليوم هو: عالم الديمقراطية والحرية اللتيْن لا استغناء عنهما.

الخلاصة:

يبدو أننا أمام ثلاثة مشاهد رئيسة، المشهد الاتجاهي الذي يتمثل ببقاء الوضع على ما هو عليه من عدم وجود الديمقراطية وانتعاش الإرهاب، في حين أن الاتجاه الإصلاحي الذي يمثل اتخاذ بعض الإجراءات الشكلية وغير الجوهرية لجهة بالديمقراطية، مما أدى إلى التخفيف من حدة الإرهاب أو التقليل منه، في حين أن المشهد التحويلي، هو الذي يمكن من خلاله القضاء تماماً على الإرهاب، لاسيما أن هذا المشهد (الخيار)، يعني عملياً الأخذ بالخيار الديمقراطي كعملية متكاملة، وصيرورة مستدامة بما تستلزمه من تحولات عميقة وجذرية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وتجسيدات ذلك في القضاء على الجهل والأمية، والفقر والبطالة، وخلق ثقافة ديمقراطية جديدة تقوم على مبدأ المواطنة، والمساواة بين الجميع، ومن ثم مبدأ التسامح بين الكل بوصفهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات.

وبالتالي، ستبقى الديمقراطية هي الخيار الأنسب لمواجهة العنف والإرهاب، كما ستبقى هي الخيار والسيناريو القادر على وضع حد لكل أنواع المعاناة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعانيها الشعوب المحكومة بالتسلط والاستبداد، ويبقى أحد أهم أشكال النضال قول كلمة حق أمام سلطان جائر، وذلك يستلزم وجود مناخ ديمقراطي يضع حداً للفساد والتسيب والرشوة والمحسوبية، لاسيما أن الفساد يجد بيئته المناسبة في نظم الاستبداد والتسلط والديكتاتورية، فكل نظام لا ديمقراطي يسمح بوجود الفساد والقمع ومصادرة الحريات وحقوق الإنسان، وبالتالي فإن غياب الديمقراطية يدفع الناس دفعاً موضوعياً نحو العنف والإرهاب، فلا إرهاب مع الديمقراطية، كما لا ديمقراطية مع الإرهاب، فكلاهما نقيضان لبعضهما بعضاً، كما أن كلاً منهما هو نفي مطلق للآخر.

إن ما سبق من خلاصة، يدفعنا بأن نوصي بإجراء بحوث ودراسات مرتبطة بعلاقة الديمقراطية بالإرهاب، استناداً إلى تجارب الشعوب والأمم، أي إجراء دراسات حالة بآفاق استشرافية مستقبلية، حتى تؤسس لوجود حلول جذرية قادرة على تجاوز مشاكلات شعوبنا ومجتمعاتنا التي تعاني الظلم والاستبداد والتسلط من نظمها السياسية الفردية والديكتاتورية، والتي يجب مقاومتها بكلمة الحق، والمطالبة بالعدل الشامل حتى يصبح ذلك السمة الأساس لمجتمعاتنا ونظمنا التي ومازالت تعيش في أكناف الماضي العتيق من أشكال الحكم الفردية والتسلطية، التي هي زائلة لا محالة من هذا العالم المعولم، الذي أصبح يرفض نظم الحكم التي لا تأخذ بالديمقراطية أو نظام حكم يقمع الحريات، ولا يصون حقوق الإنسان باعتبار الحرية هي القيمة الأسمى والأرفع، فالإنسان الحر هو الوسيلة والغاية في آن معاً، ولا يمكن أن يكون الإنسان كائناً حراً إلا في مناخات الديمقراطية، فهذه هي البيئة التي تتماثل مع ماهية الإنسان الحقيقية، حيث ولد حراً، ولا بد أن يبقى كذلك، وهذه هي الفطرة السليمة، التي تنسجم مع طبيعة إنسانية الإنسان.

المصادر و المراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. الأنيس، سهيلة (2007): في معوقات التحول الديمقراطي في العراق (دراسة في المعوقات الداخلية). مجلة السياسية الدولية، العدد (7)، الجامعة المستنصرية، العراق.

2. باوم، هوبر إيريك (2009): العولمة والديمقراطية والإرهاب، ترجمة أكرم حمدان ونزهت الطيب، الدار العربية للعلوم، ناشرون، ومركز الجزيرة للدراسات، لبنان، قطر.

3. بندي، جيروم، وآخرون (2003): مفاتيح القرن الحادي والعشرين. ترجمة حمادي الساطل، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس.

4. بوخرص، أنور (2011): الإرهاب مرتبط بعدم تحقيق الديمقراطية. مركز بروكنجر الأمريكي في الدوحة، الدوحة، قطر.

5. بوضياف، محمد (2008): مستقبل النظام السياسي الجزائري. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

6. الحسن، إحسان محمد (2008): علم اجتماع العنف والإرهاب، دراسة تحليلية في الإرهاب والعنف السياسي والاجتماعي. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

7. الحق، إحسان محمد (2006): الفوارق الأساسية بين العنف والإرهاب، مجلة الشرطة، العدد (4)، بغداد، العراق.

8. حنفر، نهاد عبد الإله عبد الحميد(2005): التمييز بين الإرهاب والمقاومة وأثر ذلك على المقاومة الفلسطينية بين عامي 2001_2004، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

9. الرواشدة، حمد سلامة(2010): أثر قوانين مكافحة الإرهاب على الحرية

الشخصية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

10. زاهر، ضياء الدين (2004): مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم، أساليب، وتطبيقات. مركز الكتاب للنشر، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة.

11. زهران، جمال (1999): المستقبلية في علم السياسة الحديث، اتجاهات حديثة في علم السياسة. المجلس الأعلى للجامعات، اللجنة العلمية للعلوم والسياسية والإدارة العامة، القاهرة.

12. السبيعي، سلمان(2006): التدابير الوقائية ضد الإرهاب وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشودة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

13. سعد الدين، إبراهيم (1982): صور المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

14. الشاويش، خليفة عبد السلام (2008): الإرهاب والعلاقات العربية- الغربية. دار جديد للنشر، عمان الأردن.

15. الشكري، على(2008): الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد، أيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.

16. الشمري، ناظم نواف (2012): إشكالية التحول الديمقراطي في البلدان العربية. مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 39، الجامعة المستنصرية، العراق.

17. شهاب، هيثم فالح (2010): جريمة الإرهاب وسبل مكافحتها في التشريعات الجزائية المقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

18. الصغير، جاسم (2013): نشر الديمقراطية أفضل وسيلة لمحاربة ودحر الإرهاب. صحيفة الاتحاد العراقية، بغداد، 25/2/2013.

19. طوالبة، محسن(2005): العنف والإرهاب من منظور الاسلام السياسي: مصر و الجزائر نموذجاً، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

20. عبد السلام، خليفة(2008): الإرهاب والعلاقات العربية_ الغربية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

21. عبد المعطي، عبد الباسط (1990): البحث الاجتماعي، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

22. العيلة، رياض (2012): الديمقراطية وحقوق الإنسان. جامعة الأزهر، غزة.

23. الغنوشي، راشد (2011): الحركة الإسلامية ومسألة التغيير. دار المجتهد للنشر والتوزيع، تونس.

24. الفتلاوي ، سهيل حسين (2009): الإرهاب الدولي و شرعية المقاومة. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

25. فرجاني، نادر (1991): حول استشراف أبعاد مستقبل الوطن العربي، رؤية نقدية للجهود المحلية والخارجية. دراسة منشورة ضمن أعمال الحلقة النقاشية للمعهد العربي للتخطيط بالكويت، وموضوعها. حول آفاق التنمية العربية في الثمانينات، الكويت.

26. المراغي، محمود(2002): حرب الجلباب والصاروخ: وثائق الخارجية الأمريكية حول الإرهاب، ترجمة شاكر عبد الفتاح، دار الشروق، القاهرة.

27. المصري، رفيق (2011): نحو اتحاد فيدرالي ثلاثي الوطنيات: فلسطيني- أردني- إسرائيلي لحل الصراع العربي- الإسرائيلي. المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، رام الله.

28. منصور، محمد إبراهيم (2013): الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربياً. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

29. موران، إدغار (2004): الفكر والمستقبل: مدخل إلى الفكر المركب. ترجمة أحمد القصور ومنير الحجوجي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

30. النابلسي، محمد أحمد (2011): ثورات ملهوفة... قراءة في مستقبلية التحولات الشعبية العربية. التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.

31. النيص، كمال (2011): الإرهاب وفق ما جاء به مشروع قانون العقوبات الفلسطيني المعتمد بالقراءة الأولى. موقع الحوار المتمدن،17/7/2011، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=267665.

32. هارون، فرغلي(2006): الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الأمريكية، دار الوافي للنشر والتوزيع، القاهرة.

33. واينربج، ليونارد (2012): العلاقة بين الديمقراطية والإرهاب، عدو أم صديق. عرض رحاب جودة، مقال منشور على الانترنت.

34. الياسري، ياسين طاهر (2011): مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية: رؤية قانونية تحليلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

35. ياسين ، السيد (2013): الديمقراطية في مواجهة الإرهاب.

http://www.mokarabat.com/s526.htm.

المراجع الانجليزية

- Cornish، Edward (1971): The study of the future، an introduction to the art and science of underm standing and shoping tomorrow’s wolrdm Washington DC.
- Slaughter، Richard (1996): never thinking for anew millennium Rutledge، New York.
- Schmitt، Allen (2012): Social and Political Terrorism. The Goldrater Press، Berlin.